



معلومات بشأن:

- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية
- التحديات والممارسات الجيدة في مجال التوعية والتثقيف والتدريب والبحث في مجال مكافحة الفساد. (المادة 13، 1 (ج)).
- الوفاء بالالتزامات المتعلقة بمنع الفساد من الإعلان السياسي للجمعية العامة للأمم المتحدة.

2	أولاً: المعلومات المطلوبة من الدول الأطراف فيما يتعلق بتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية.
2	1- فيما يتعلق بالنزاهة في المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)
2	أهداف بوابة المشتريات الحكومية:
2	خدمات بوابة المشتريات الحكومية:
4	اتاحة المعلومات عن الموازنة العامة لعامة الناس.....
5	2- فيما يتعلق بالإبلاغ العام (المادة 10)
22	3- فيما يتعلق بمشاركة المجتمع (المادة 13)
23	ثانياً: المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بالتحديات والممارسات الجيدة في مجال التوعية والتثقيف والتدريب والبحث في مجال مكافحة الفساد. (المادة 13، 1 ج)
23	أولاً: البرامج التدريبية.....
29	ثانياً: المؤتمرات والندوات واللقاءات التوعوية
29	ثالثاً: الدراسات والأبحاث
34	ثالثاً: المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات المتعلقة بمنع الفساد من الإعلان السياسي للجمعية العامة للأمم المتحدة

أولاً: المعلومات المطلوبة من الدول الأطراف فيما يتعلق بتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية.

1- فيما يتعلق بالنزاهة في المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)

- استخدام المنصات عبر الإنترنت لإدارة المشتريات العامة والإشراف عليها لمنع الفساد وتعزيز الشفافية وضمان المنافسة والمعايير الموضوعية في صنع القرار.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الشفافية في إدارة الأموال العامة (المادة 9، الفقرة 2).
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحديد وتحليل مخاطر الفساد.
- على وجه الخصوص، قد تشمل المعلومات المطلوبة أوصاف الممارسات الجيدة المعتمدة والتحديات التي ووجهت في اعتماد هذه التدابير.

حسب قرار مجلس الوزراء رقم (16) لسنة 2019 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم (24) لسنة 2015، وحسب ما نصت عليه المادة 107 من اللائحة:

يُنشأ موقع إلكتروني يُسمى (الموقع الإلكتروني الموحد لمشتريات الدولة)، تتولى الإدارة من خلاله تطوير نظام المشتريات الحكومية وجمع قاعدة بيانات له، وتلتزم الجهات الحكومية الخاضعة لأحكام القانون بالإعلان عليه عن المناقصات ونتائج فتح المظاريف وترسيبها، وتوفير أية بيانات ترى الإدارة ضرورة إتاحتها على الموقع.

بوابة المشتريات للجهات الحكومية بدولة قطر <https://monaqasat.mof.gov.qa>؛ هي القناة الرسمية للتفاعل ما بين المشتريين من كافة الجهات الحكومية والشركات أو المؤسسات في بيئة من الشفافية.

أهداف بوابة المشتريات الحكومية:

- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بشكل عام والشركات الوطنية بشكل خاص
- الاستغلال الأمثل للموارد المالية.
- زيادة التنافسية بين الشركات مما يساهم في توفير أسعار أقل بخدمات ذات جودة أعلى
- تشجيع الشركات الأجنبية والمحلية على التقدم للمناقصات.
- توفير شركات وطنية يتم تقييمها وفقاً لمعايير الشفافية والعدالة وبالتالي ستكون قادرة على تنفيذ مشاريع الدولة المختلفة بكفاءة.
- توفير معاملة عادلة للشركات المتقدمة للمناقصات لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.
- تحقيق أفضل قيمة للمال العام
- تنظيم إجراءات المناقصات من الطرح إلى الترسية.

خدمات بوابة المشتريات الحكومية:

1- التسجيل عبر الإنترنت من الموردين وفقاً لأنشطة الشركة

يتم التسجيل عبر الإنترنت من خلال بوابة المشتريات الحكومية، تتيح هذه الخدمة الاطلاع على المناقصات الحكومية في قطر، كذلك تقدم تصنيف للشركات طبقاً لتخصصها، كما يوفر للجهات الحكومية قوائم بالشركات العاملة في دولة قطر مصنفة حسب أنشطتها.

2- إعلان المناقصات والمزايدات

تقوم الجهات الحكومية بإعلان مناقصاتها من خلال بوابة المشتريات الحكومية، يتم الإعلان عن المناقصات بجميع مراحلها ابتداءً من الإعلان وحتى الترسية عبر بوابة المشتريات الحكومية من خلال إدارة المشتريات الحكومية وذلك لتسهيل الاطلاع عليها والتقديم.

3- الاستعلام عن المناقصات المقدمة

تمكّن هذه الخدمة الشركات من البحث والاطلاع على حالة المناقصات المطروحة من الجهات الحكومية بالإضافة إلى معرفة العروض المالية والشركات التي تم الترسية عليها.

4- توفير المستندات المطلوبة للحصول على شهادات التصنيف

الحصول على شهادة التصنيف يتم عبر بوابة المشتريات للجهات الحكومية بدولة قطر حيث يتم تقييم الشركات ومنحها الفئة المناسبة طبقاً لتخصصها؛ فبعضها تجرى الخدمات التالية:

- تقديم طلب تصنيف مورد إلكترونيًا.
- تقديم طلب تصنيف مقدم خدمة إلكترونيًا.
- تقديم طلب تصنيف مقاول إلكترونيًا.

5- قوائم الشركات المصنفة

تقدم هذه الخدمة قوائم شركات المصنفة حسب النشاط والفئة في مجال:

- شركات المقاولات المتخصصة في المباني، الصيانة، الطرق، الصرف الصحي والمياه وذلك بعد تقييمها ومنحها الفئة المناسبة لكل تخصص.
- شركات الموردين المتخصصة في التجارة، التوريد، الصناعة والإنتاج وذلك بعد تقييمها ومنحها الفئة المناسبة لكل تخصص.
- شركات مقدمي الخدمات المتخصصة في التأجير، الاستشارات، التنظيف، الضيافة، أعمال الحراسة، الإدارة، الأعمال والتركيب وذلك بعد تقييمها ومنحها الفئة المناسبة لكل تخصص.

6- خدمة الدفع الإلكتروني

- شراء وثائق المناقصات المطروحة على الموقع الإلكتروني الموحد لمشتريات الدولة.
- دفع رسوم شهادات التصنيف الخاصة بالشركات

7- خدمة تقديم العطاءات إلكترونيًا

- يمكن للشركات تقديم عطاءاتها الفنية والمالية إلكترونيًا عبر البوابة

8- خدمة فض المنازعات الإدارية

- تختص لجنة فض المنازعات بالفصل بقرار مسبب، على وجه الاستعجال، في جميع المنازعات الإدارية السابقة على إبرام العقد، الناشئة عن تطبيق أحكام قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية،



إتاحة المعلومات عن الموازنة العامة لعامة الناس

ويتم إتاحة المعلومات عن الموازنة العامة لعامة الناس بدولة قطر، حيث يصدر قانون سنوي باعتماد الموازنة العامة للدولة وفقاً لأحكام المادة (15) من قانون النظام المالي للدولة والتي تنص على أنه:

" يكون اعتماد الموازنة العامة للدولة بموجب قانون، وتتولى الوزارة عرض المشروع النهائي للموازنة العامة للدولة، متضمنة إجمالي الأبواب والقطاعات الرئيسية، مرفقاً به مشروع قانون اعتمادها، على مجلس الوزراء لاعتماده.

ويتضمن مشروع قانون اعتماد الموازنة العامة للدولة المبالغ الإجمالية المخصصة إيراداً ومصروفاتاً ومقدار الفائض أو العجز المقدر".

كما يتم إتاحة الموازنة العامة للدولة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية مبيناً بها الميزانية المخصصة لكل قطاع من قطاعات الدولة، عبر الرابط التالي:

<https://www.mof.gov.qa/ar/Pages/StateBudget2020.aspx>

2- فيما يتعلق بالإبلاغ العام (المادة 10)

- إتاحة المعلومات الحكومية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية عبر الإنترنت، بما في ذلك في أشكال البيانات المفتوحة، من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة؛
- تعزيز استخدام المنصات أو البوابات على الإنترنت لتعزيز الشفافية في الإدارة العامة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بتنظيم وعمل وعملية صنع القرار في الإدارة العامة وعن القرارات والأفعال القانونية.
- المعلومات المطلوبة قد تشمل:
 - استخدام المواقع الإلكترونية، والمكتبات على الإنترنت، والمحفوظات على الإنترنت أو غيرها من الوسائل التي يتم من خلالها إتاحة المعلومات المتعلقة بتنظيم وعمل وعمليات صنع القرار في الإدارة العامة للجمهور؛
 - الخطوط العريضة للقوانين أو الإجراءات أو اللوائح التي تسمح لأفراد الجمهور بالحصول على معلومات عن تنظيم وعمل وعملية صنع القرار في الإدارة العامة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تقوم دولة قطر بنشر معلومات وتقارير دورية عن مخاطر الفساد في إدارتها العمومية، سواء عن طريق نشر التقارير الدولية الصادرة من المنظمات الأهمية مثل منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي والتوعية بها، أو عن طريق نشر تقارير دورية وإتاحتها للجمهور عن طريق الجهات التالية:

جهاز التخطيط والاحصاء :

يهدف الجهاز إلى متابعة تنفيذ الرؤية الشاملة للتنمية، وإقامة نظام إحصائي للدولة، ومن ضمن اختصاصاته ما يلي:

- المتابعة الدورية مدى تقدم تنفيذ الخطط، وإعداد التقارير الخاصة بذلك متضمنة الإجراءات التصحيحية الضرورية.
- جمع وتبويب وتخزين وحفظ المعلومات الإحصائية، ونشر نتائج العمليات الإحصائية.
- إصدار النشرات الإحصائية السنوية والدورية، مدعومة بالرسوم البيانية، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- اعتماد البيانات الإحصائية والمعلومات التي يمكن تداولها مع المحافظة على أمن المعلومات.

وعليه فإن جهاز التخطيط والاحصاء يقوم بإتاحة أهم المؤشرات والتقارير العالمية الصادرة عن المنظمات الدولية، وإعادة نشرها على الموقع الخاص بجهاز التخطيط والاحصاء، مثل مؤشرات التنافسية والتنمية المستدامة، كما يقوم الجهاز بإصدار ورفع الاستعراضات الطوعية الوطنية التي تبين التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.

مكتب الاتصال الحكومي :

تأسس مكتب الاتصال الحكومي في 16 يونيو 2015 بموجب القرار الأميري رقم 27، وذلك سعياً لتعزيز قنوات الاتصال عبر التنسيق مع الجهات الحكومية والقطاع العام، ويتبع مكتب الاتصال الحكومي رئيس مجلس الوزراء مباشرة. ويهدف مكتب الاتصال الحكومي إلى تسليط الضوء على أولويات ورؤية دولة قطر عن طريق التعاون مع الوزارات وأهم الهيئات وتقديم الدعم للجهات الحكومية لضمان سرعة الرد على الاستفسارات الواردة من قبل الإعلاميين. وتمكن مكتب الاتصال الحكومي من بناء علاقة مهنية وثيقة مع مختلف وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، وجماعات المصالح وعمامة الشعب ومن لديهم الرغبة لمعرفة المزيد عن دولة قطر.

أهداف المكتب:

- أن يكون المصدر الرئيسي للأخبار والمعلومات المتعلقة بدولة قطر.
- نقل صورة دقيقة عن دولة قطر إلى العالم، من خلال توضيح الحقائق، وإبراز إسهامات الدولة في مختلف المجالات.
- إبراز رؤية دولة قطر وسياساتها وبرامجها.
- تقديم الدعم الإعلامي للجهات الحكومية والجهات المعنية.
- التواصل مع وسائل الإعلام المحلية والعالمية والرد على استفساراتهم سواءً عن طريق الوزارات والجهات المعنية أو مباشرةً عن طريق مكتب الاتصال الحكومي.

نطاق المعلومات التي يتم نشرها:

يعد مكتب الاتصال الحكومي مركزاً لنشر المعلومات والأخبار عن دولة قطر وغيرها من الوزارات ومؤسسات الدولة عبر مختلف الوسائل التقليدية والحديثة، حيث يتم نشر أبرز القوانين والإجراءات والمعلومات حول عدة نطاقات سواء كانت سياسية اقتصادية رياضية اجتماعية قانونية ومنها ما يهم الرأي العام المحلي والعالمي وهو ما ينسجم مع الحق في الاطلاع على المعلومة مما يعزز مبدأ الشفافية في إدارتها العمومية.

الوسائل التي يتم بها نشر المعلومات:

1. البيانات الصحفية :

نشر مكتب الاتصال الحكومي 22 بياناً صحفياً في النصف الأول من العام الجاري حول مختلف الموضوعات التي تهم الرأي العام المحلي والعالمي وباستخدام أعلى المعايير المتبعة دولياً في إيصال المعلومة مع إيلاء المراعاة الواجبة لصن حرمة البيانات الشخصية عند ضرورة استخدامها.

2. الموقع الإلكتروني لمكتب الاتصال الحكومي:

أطلق مكتب الاتصال الحكومي موقعه الرسمي ليصبح منصة مركزية لتوفير المعلومات للمواطنين والمقيمين الراغبين في معرفة المزيد عن دولة قطر، حيث يوفر الموقع المعلومات عن أبرز المواضيع كالسياسة الخارجية والاقتصادية للدولة، إضافة إلى إصلاحات سوق العمل وبطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 وغيرها، وذلك باللغة العربية والانجليزية والفرنسية.

كما يوفر الموقع الإلكتروني عدة بوابات حول تنظيم الحكومة وعمليات اتخاذ القرارات فيها وذلك عبر الصفحات التالية:

الدستور، الحكومة، مجلس الشورى، المجلس البلدي والمركزي وغيرها، ويتضمن أيضاً على أهم الأخبار والقرارات والإجراءات التي اتخذتها دولة قطر سعياً لتوعية وتعزيز القيم لدى الجمهور.

وتجدر الإشارة بأن الموقع الإلكتروني يستوفي معايير الوصول إلى المحتوى) من المستوى المتوسط (-AA) الصادرة عن رابطة الشبكة العالمية، ويتم تحديثه بشكل دوري بناءً على المتغيرات والمستجدات، وقد تم رصد أكثر من 947,200 ألف زيارة للموقع الإلكتروني خلال النصف الأول من عام 2020.

3. وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر / يوتيوب / انستغرام):

يقوم مكتب الاتصال الحكومي بتوظيف حساباته في مواقع التواصل الاجتماعي لنشر أبرز القرارات والمستجدات والمبادرات فور الإعلان عنها، كما يسعى إلى استخدام مختلف الوسائل لتسهيل فهم القوانين والإجراءات عبر نشر مقاطع فيديو قصيرة، بيانات تصويرية، صور توضيحية وغيرها.

وقد رصد مكتب الاتصال الحكومي الأرقام التالية:

أ. حسب مكتب الاتصال الحكومي في تويتر (النصف الأول من 2020):

• 130,500 ألف متابع.

• نشر أكثر من 300 محتوى رقمي.

• أكثر من 1,400,000 ألف مشاركة وتفاعل محتوى.

• الوصول إلى أكثر من 19,500,000 مليون مستخدم.

ب. حساب كيو لايف على انستغرام التابع لمكتب الاتصال الحكومي (النصف الأول من 2020):

• أكثر من 8,200 ألف متابع.

• نشر أكثر من 422 محتوى رقمي.

• أكثر من 86,200 ألف مشاركة وتفاعل محتوى.

• الوصول إلى أكثر من 18,000,000 مليون مستخدم.

4. تنسيق المشاركات الإعلامية لأصحاب السعادة الوزراء والمسؤولين:

يعمل مكتب الاتصال الحكومي كحلقة وصل بين وسائل الاعلام المحلية والدولية وبين مؤسسات الدولة لتوفير المعلومات وإتاحة المسؤولين وموظفي الدولة الرد على الاستفسارات وتقديم المعلومات حول القرارات والصكوك القانونية ومختلف المواضيع سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية أو غيرها وبالتالي إتاحة تلك المعلومات بطريقة أو بأخرى للعوام. وتجدر الإشارة بأن مكتب الاتصال الحكومي قد تمكن من تنسيق أكثر من 390 مقابلة لأصحاب السعادة الوزراء والمسؤولين خلال النصف الأول من عام 2020.

5. خدمة مكتب الاتصال الحكومي لتوفير المعلومات حول فيروس كورونا عبر تطبيق واتس اب:

أطلق مكتب الاتصال الحكومي خدمة لتوفير آخر المعلومات وطرق الوقاية من فيروس كورونا بـ 6 لغات وعلى مدار الساعة، كما تتضمن هذه الخدمة آخر الأخبار والبيانات الصحفية لمختلف الجهات المعنية إضافة إلى الأجوبة عن الأسئلة الأكثر شيوعاً والتي جاء تجاوباً مع استفسارات أفراد المجتمع. وقد تم تبادل أكثر من مليون ونصف رسالة نصية عبر تطبيق واتس اب حول فيروس كورونا (كوفيد -19) منذ إطلاق الخدمة في مطلع شهر ابريل الماضي، وتم التمكن من الوصول إلى أكثر من 71 ألف مستخدم. كما يقوم المكتب بإصدار (مجلة كيو لايف)؛ وهي مجلة تصدر مرتين سنوياً عن مكتب الاتصال الحكومي منذ عام 2015. والهدف منها هو تثقيف الجمهور العالمي حول دولة قطر وإبراز إنجازات ومبادرات البلاد في مختلف المجالات محلياً ودولياً.

نصت رؤية قطر الوطنية 2030، وعلى وجه الخصوص فيما ورد بالركيزة الثالثة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية على ما يلي:

تسعى دولة قطر إلى التنوع الاقتصادي المناسب كإحدى غايات التنمية الاقتصادية من خلال (اقتصاد معرفي يتصف بكثافة الاعتماد على البحث والتطوير والابتكار، وبالتميز في ريادة الأعمال، وتعليم رفيع المستوى هادف لتنمية الاقتصاد وتطوير المجتمع، وبنية تحتية مادية ومعلوماتية متطورة، ومؤسسات حكومية تقدم الخدمات المطلوبة من المجتمع بكفاءة وشفافية وإخلاص وتنال ثقة المستفيدين من هذه الخدمات). وبناء على ما سبق حددت استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر مجموعة من النتائج الرئيسية والوسيلة والأهداف المحددة في مجال التطوير المؤسسي، تقديم الخدمات والإدارة المالية (2018 – 2022).

النتيجة الرئيسية: «مؤسسات قطاع عام حديثة، تقدم خدمات عامة متميزة وتحقق الاستدامة المالية»

وللوصول للنتيجة الرئيسية، فقد حددت مجموعة من النتائج الوسيطة والأهداف وعلى النحو التالي:

النتيجة الوسيطة الأولى: تنظيم حكومي متسق ومرن يستجيب لمتطلبات التنمية- هدف مستمر.

الهدف الأول: تحقيق الوضوح في المسؤوليات والأدوار التشغيلية والتنظيمية لجميع الوزارات والأجهزة الحكومية.

الهدف الثاني: تحديث وصف وتصنيف وترتيب الوظائف العامة والمتوافق مع قانون الموارد البشرية المدنية رقم 15 لسنة 2018 بنهاية عام 2018.

الهدف الثالث: تطوير نظام يدعم عمليات ضبط ومتابعة ومراقبة موازنة الباب الأول بحلول عام 2018.

النتيجة الوسيطة الثانية: أداء حكومي كفؤ وفعال

الهدف الأول: وضع نظام لرصد الأداء الحكومي ككل بحلول عام 2021.

الهدف الثاني: ربط أداء الوزارات والأجهزة الحكومية بالخطط الاستراتيجية والموازنات بحلول عام 2019.

النتيجة الوسيطة الثالثة: عمليات مؤسسية محسنة تمكن الجهات الحكومية من تقديم خدمات عامة ممتازة

الهدف الأول: تمكين جميع المواطنين والعملاء من الوصول إلى جميع الخدمات العامة عن طريق الانترنت باستخدام تعريف واحد للمستخدم بحلول عام 2020.

الهدف الثاني: توفير 19 قناة منسقة ومنفذة آليا لتقديم الخدمات لتيسير التعاون والتنسيق بين الأجهزة الحكومية بحلول عام 2020 .

الهدف الثالث: بناء منظومة متكاملة من العمليات المؤسسية لتحقيق التميز في تقديم الخدمات الحكومية بحلول عام 2020.

الهدف الرابع: تحسين كفاءة تقديم الخدمات مع إيجاد مناخ تنافسي – هدف مستمر.

الهدف الخامس: مأسسة عمليات قياس كفاءة تقديم الخدمات العامة بحلول عام 2019.

النتيجة الوسيطة الرابعة: توظيف فعال لتكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات العامة

الهدف الأول: التفعيل الكامل للنظام الإلكتروني للإدارة البيانات وتنفيذ الخدمات الإلكترونية المتكاملة بنهاية عام 2021.

الهدف الثاني: تبني البنية التحتية الحكومية المشتركة من قبل الجهات الحكومية وربط كافة الجهات الحكومية للدولة تحت مظلة برنامج حكومة قطر الرقمية بنهاية عام 2022.

كما تتضمن استراتيجية حكومة قطر الرقمية 2020 الأهداف الاستراتيجية التالية:

- الهدف الاستراتيجي الأول: الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية للأفراد والشركات – يركز هذا الهدف على المستفيدين النهائيين بما فيهم الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في دولة قطر والشركات التي تدعم النمو الاقتصادي.
- الهدف الاستراتيجي الثاني: رفع كفاءة العمليات الإدارية الحكومية – يسعى هذا الهدف إلى تعظيم الاستفادة من الموارد العامة للدولة، كما يعمل بشكل أساسي على إفادة العملاء والمساهمة في تحقيق الهدف الأول.
- الهدف الاستراتيجي الثالث: زيادة مستوى الشفافية والمشاركة المجتمعية – يتعلق هذا الهدف بالتعرف على القيمة السياسية والاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال الانفتاح والتواصل مع جميع الشركاء وتقديم الخدمات التي تلبي احتياجاتهم في أفضل صورة.

وقد بذلت دولة قطر جهوداً كبيرة في هذا المجال من خلال التركيز على البعد التقني والبعد القانوني.

البعد التقني

تمثل في توفير بوابات خاصة بالبيانات ومشاركتها والحصول على المعلومات المطلوبة، وتوفير سياسات مساعدة لهذه البوابات.

البعد القانوني

من خلال السماح للوصول إلى البيانات بشكل قانوني، وكذلك مشاركتها وإعادة استخدامها قانونياً، وتمثل ذلك في مشروع مسودة قانون تنظيم الحق في الوصول إلى المعلومات، وقانون حماية المعلومات الشخصية.

1- سياسة البيانات المفتوحة

أصدرت قطر ونشرت سياسة البيانات المفتوحة في نوفمبر 2014. وقد أكدت تلك السياسة التزام حكومة قطر بالانفتاح الحكومي، وحددت أن "سياسة البيانات المفتوحة" تؤسس إجراءات محددة لضمان أن جميع الجهات الحكومية تأخذ خطوات لتوسيع وصول الجمهور للبيانات الحكومية من خلال إتاحتها على شبكة الإنترنت ما لم يكن ذلك مقيداً بقانون، أو سياسة، أو لوائح، أو عقود.

وفيما يلي أهم ملامح سياسة البيانات المفتوحة التي أصدرتها دولة قطر:

تعريف البيانات المفتوحة

تشير إلى مفهوم وجوب إتاحة المعلومات والبيانات لكل شخص بحيث يتمكن من الوصول إليها واعادة استخدامها واعادة توزيعها دون أي قيود ويجب أن تكون مجموعات البيانات المفتوحة في صيغة قابلة للمعالجة الآلية وبدون رسوم ولا تتطلب أي معلومات شخصية.

نطاق التطبيق

تنطبق سياسة المعلومات المفتوحة على المعلومات والبيانات التي تكون بحوزة كافة الجهات الحكومية في دولة قطر أو تحت سيطرتها.

الأحكام المنصوص عليها في السياسة

يتعين على كافة الجهات الحكومية في دولة قطر اتخاذ الخطوات التالية:

- 1- إدارة البيانات المفتوحة، حيث تلتزم كل جهة بتحديد مسؤول من كبار الموظفين للإشراف على إدارة وتنفيذ البيانات المفتوحة.
- 2- وضع خطة للبيانات المفتوحة.
- 3- نشر البيانات المفتوحة على شبكة الانترنت.
- 4- توفير البيانات بشكل مفتوح.
- 5- تشجيع مشاركة الجمهور لمناقشة وطلب البيانات المفتوحة وتوفير المنصة المناسبة لذلك.
- 6- تقديم التنفيذ ومراجعته.

معايير البيانات المفتوحة

يجب أن تتعهد الجهات الحكومية لتجاوز الحد الأدنى لاستخدام مبادئ بيانات الحكومة المفتوحة على النحو المنصوص في "المبادئ العشرة لإتاحة المعلومات الحكومية" (مؤسسة صن لايت) وفقاً لما توصي به الأمم المتحدة .

1- الاكتمال:

يجب أن تكون مجموعات البيانات التي تفصح عنها الحكومة مكتملة إلى أقصى حد ممكن. ويجب الإفصاح عن كافة المعلومات الأولية من مجموعة البيانات للجمهور، باستثناء الحد اللازم للالتزام بالقوانين المعمول بها فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات التي تكشف عن الهويات.

2- أولية المصدر:

يجب أن تكون مجموعات البيانات التي تفصح عنها الحكومة هي بيانات المصدر الأول. ويشمل ذلك المعلومات الأصلية التي جمعتها الحكومة، والتفاصيل بشأن الكيفية التي تم بها جمع تلك البيانات.

3- دون إبطاء:

يجب أن تكون مجموعات البيانات التي تفصح عنها الحكومة متاحة للجمهور في الوقت المطلوب. كما يجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات التي تجمعها الحكومية بأسرع ما يمكن فور جمعها وترتيبها متى كان ذلك ممكناً. ويجب أن تعطى الأولوية للبيانات التي يعتبر عنصر الوقت حساساً بالنسبة لاستخدامها.

4- سهولة الوصول المادي والإلكتروني:

يجب أن تتميز مجموعات البيانات التي تفسح عنها الحكومة بسهولة الوصول إليها بأقصى قدر ممكن، وتعرف سهولة الوصول بأنها السهولة التي يمكن بها الحصول على المعلومات، سواء بوسائل مادية أو إلكترونية.

5- القابلية للقراءة باستخدام الآلات:

تخزين البيانات بصيغة يمكن قراءتها آلياً.

6- عدم التمييز:

يشير "عدم التمييز" إلى من يصل إلى البيانات وكيف يجب عليه أن يقوم بذلك.

7- استخدام معايير مشتركة:

تشير المعايير المشتركة (أو المفتوحة) إلى الصيغة التي تخزن بها البيانات، بحيث يتم فتحها بواسطة برامج مجانية ودون تكلفة.

8- الترخيص:

أن تكون مرخصة ترخيصاً عاماً يسمح بإعادة استخدامها (بما في ذلك إعادة الاستخدام التجاري).

9- الاستمرارية:

يجب أن تكون المعلومات التي تفسح عنها الحكومة ثابتة، يجب أن تكون متوفرة على شبكة الإنترنت في أرشيف بشكل دائم. مع المتابعة الملائمة لتغير النسخ والأرشفة مع مرور الوقت.

10- تكاليف الاستخدام:

تقليل أو الحد من التكلفة التي يتم فرضها للوصول إلى المعلومات.

2- سياسة المشاركة الإلكترونية

تتمن دولة قطر قيمة إشراك الجمهور في عمليات الحوكمة، لذلك فإن سياسة المشاركة الإلكترونية تهدف إلى إرساء ثقافة وممارسات المشاركة الإلكترونية في الجهات الحكومية وتحسين الشفافية والمشاركة العامة، وبالتالي تعزيز جهود دولة قطر في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

تتناول السياسة مجالين أساسيين هما:

- التزام حكومة دولة قطر ببذل جهود فعالة للتشاور مع الأطراف المعنية والسعي لاستطلاع آراء الجمهور وملاحظاتهم من خلال الاستشارة العامة.
- إشراك وتمكين الجمهور من المشاركة في عملية صنع السياسات من خلال مختلف أدوات وتقديم الاقتراحات والتعليقات، التواصل الإلكتروني بما في ذلك الاستطلاعات الإلكترونية عبر الإنترنت.

وفيما يلي أهم ملامح سياسة المشاركة الإلكترونية التي أصدرتها دولة قطر:

النطاق والتطبيق

تطبق سياسة المشاركة الإلكترونية على جميع الجهات الحكومية في دولة قطر وعلى اتصالاتها الإلكترونية وأنشطتها المتعلقة بمشاركة الجمهور التي تغطي المجالين المذكورين أعلاه.

أحكام السياسة

حددت استراتيجية حكومة قطر الرقمية 2020 مؤشر أداء استراتيجي يقضي بتحقيق زيادة سنوية بنسبة 20% في معدل مشاركة المستخدمين في المنتديات الإلكترونية التي تشرف عليها الحكومة.

تتطلب سياسة المشاركة الإلكترونية من جميع الجهات الحكومية في دولة قطر، اتخاذ الخطوات التالية:

1- قيادة المشاركة الإلكترونية:

يتعين على كل جهة إسناد مسؤولية المشاركة الإلكترونية لأحد كبار الموظفين لديها مع منحه السلطة الكافية للتواصل مع الجمهور والجهات الخارجية نيابة عن الجهة المعنية، وذلك حتى يتمكن من الإشراف على إدارة وتنفيذ أنشطة المشاركة الإلكترونية. يتولى مسؤول المشاركة الإلكترونية قيادة جميع أنشطة التواصل عبر الإنترنت في الجهة المعنية، ونشر الوعي بين موظفيها والإدارة العليا حول أهمية وفوائد المشاركة. في حالة عدم وجود موظف مكلف بالمهام يكلف المتحدث الرسمي أو مسؤول العلاقات العامة.

2- صفحة المشاركة الإلكترونية على الانترنت:

- على كل جهة إنشاء صفحة على الموقع الرسمي الخاص بها، تكون مخصصة لعرض جميع أنشطة المشاركة الإلكترونية، مع توفير رابط لها على الصفحة الرئيسية.
- يجب أن توفر صفحة المشاركة الإلكترونية المعلومات التالية، على سبيل المثال لا الحصر:
- التزام الجهة المعنية بمبدأ المشاركة الإلكترونية: وصف مختصر لأهداف الجهة من إشراك الجمهور، بجانب أنشطتها وخططها فيما يتعلق بالمشاركة الإلكترونية، بما في ذلك كيفية تواصل الجمهور مع الجهة عبر الإنترنت والموضوعات التي يتم التواصل بشأنها.

- الاستشارات العامة عبر الإنترنت
- التواصل مع الجمهور عبر الإنترنت
- إخلاء المسؤولية

3- الاستشارات العامة عبر الانترنت:

على الجهات المعنية اتخاذ الخطوات التالية لضمان فعالية الاستشارة العامة عبر الإنترنت:

- (a) تحديد قضايا أو موضوعات تتعلق بسياساتها تكون مناسبة لطرحها في استشارة عامة وينبغي استبعاد أية سياسات أخرى قد تكون ذات صلة بالأمن الداخلي لدولة قطر أو العلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول الأخرى.
- (b) صياغة وثيقة الاستشارة العامة: على الجهات أن توضح، في وثيقة الاستشارة العامة هدف ونطاق وكيفية إجراء عملية التشاور.
- (c) عند صياغة وثيقة الاستشارة العامة، يتعين على الجهات الحكومية أيضاً التأكد من تقديم معلومات بسيطة وسهلة الاستخدام حول السياسات والقضايا قيد التشاور
- (d) نشر وثائق الاستشارة العامة على الإنترنت
- (e) تخصيص وقت كاف لتلقي الردود.

3- بوابة البيانات المفتوحة <https://www.data.gov.qa>

أطلقت وزارة المواصلات والاتصالات بوابة قطر للبيانات المفتوحة، والتي توفر منصة للجهات الحكومية لتقاسم البيانات، وجعلها متوفرة للجمهور. وتزود البوابة المستخدمين بإمكانية الوصول إلى مجموعات البيانات من الجهات الحكومية من دليل (كتالوج) واحد، وتحتوي البوابة أيضاً على معلومات تتعلق بالسياسات، والمعايير، والمبادئ التوجيهية والإجراءات التي تطبق إما يدوياً أو آلياً. وتعزز هذه البوابة المبادرات القطاعية الموجودة مثل مركز قطر لتبادل المعلومات والذي تقوم بتشغيله جهاز التخطيط والإحصاء. وتتضمن بوابة البيانات المفتوحة إمكانية تقاسم وإعادة استخدام البيانات بصورة سليمة بين الجهات الحكومية وعامة الجمهور، وتحسين نوعية البيانات، والكفاءة الداخلية والإبداع.

وتم تقسيم مجموعات البيانات في البوابة إلى القطاعات التالية:

التعليم والتدريب - المالية والاقتصاد - البيئة والطقس - الاحصائيات السكانية والحيوية - الصحة - الشؤون الاجتماعية - الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية - الطاقة والصناعة - العقارات والبنية التحتية - المواصلات والاتصالات - التوظيف والعمالة - الأمن والقضاء - الإعلام والثقافة والسياحة - الرياضة.

4- برنامج تسمو قطر الذكية -وزارة الاتصالات

ترتكز أهداف برنامج تسمو قطر الذكية على تسخير قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار لتحسين جودة حياة المواطنين من جهة والمساعدة في دفع التنوع الاقتصادي من جهة أخرى. لذلك يضع البرنامج؛ المواطن في وسط الأولويات الاستراتيجية المختارة للقطاعات الخمس ذات الأولوية التي تم اختيارها بناءً على تأثيرها الوطني وإمكانية وسهولة رقمتها، وهي قطاع المواصلات اللوجستية، والبيئة، والرعاية الصحية، والرياضة. البرنامج يسعى إلى:

- تطوير قطاع تنافسي في مجال الخدمات اللوجستية يدعم التجارة الدولية وتدفع بنمو الحركة التجارية.
- تحقيق الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية وضمان الأمن الغذائي والمائي.
- تحسين النظام الصحي وتعزيز إمكانيات الأشخاص في الحصول على الرعاية الصحية ذات الجودة العالية بأسعار مناسبة.
- تفعيل دور قطر كوجهة عالمية في مجالات التجربة المميزة لمشجعي الرياضة، التدريب الرياضي، وقد حدد البرنامج أهدافاً محددة موجهة نحو تحقيق النتائج المتمثلة في ثلاثة أهداف رئيسية قابلة للقياس لكل قطاع لتحقيقها على مدى السنوات الخمس المقبلة، والتي تتماشى أيضاً مع الخطط القطاعية الشاملة وتعرف بشكل مشترك مع أصحاب القطاعات لضمان المساءلة والمشاركة، على سبيل المثال: خفض مستوى التأخيرات في شبكة الطرق بنسبة 20%، وخفض استهلاك الطاقة للفرد بنسبة 20%، وخفض معدل السمنة بنسبة 5%، وتحقيق 25% من السكان النشطين، وغيرها من المؤشرات.



سيلمس المواطنون فوائد التكنولوجيا من خلال أكثر من 100 من المشاريع الذكية التي تهدف بمجملها الى تحسين الخدمات العامة بحلول العام 2024، ومنها:

- في قطاع الصحة الذكية، مشروع الاستشارة الافتراضية - وهو قيد التنفيذ- لتقديم استشارات طبية من خلال التطبيق عن بعد، ما يتيح للجميع الحصول باستمرار على الرعاية الصحية السريرية في مختلف مناطق البلاد.

- في قطاع المواصلات الذكية، مشروع مواقف ذكية للسيارات لتوفير حلول لمواقف سيارات تعتمد على آلية إنترنت الأشياء، مما يؤدي الى زيادة لمواقف السيارات المتاحة في المناطق الحضرية المأهولة بالسكان، مع إتاحة محطات شحن للمركبات الكهربائية. وتساعد المواقف الذكية في التقليل من الازدحام المروري والآثار البيئية المصاحبة له من خلال منح السائقين إمكانية الوصول إلى المعلومات المكانية السياقية، والقدرة على التوجه مباشرة إلى المواقع المتاحة، إلى جانب حلول الدفع السلس.
 - في قطاع البيئة الذكية، مشروع مجتمع المزارعين الرقمي لإقامة منصة مجتمعية لتوفير المعلومات والمشورة الزراعية المحلية للمزارعين بشأن المحاصيل المختلفة. ويوفر مجتمع المزارعين الرقمي مصدراً معتمداً وموثوقاً للمعلومات ويعتبر دليلاً للاستفسارات الفنية والإدارية والتجارية.
 - في قطاع الرياضة الذكية، مشروع المركز الرياضي الإلكتروني الوطني لتوفير دليل رياضة وطني موحد، يربط المقيمين والزائرين بالمرافق الرياضية المحلية والمختصين والأحداث. ويعمل المركز الرياضي الإلكتروني الوطني كمتجر لجميع عشاق الرياضة والمهنيين في قطر، بحيث يوفر لهم كل المعلومات المطلوبة حول الموضوعات المتعلقة بالرياضة.
 - في قطاع اللوجستية الذكية، مشروع سوق المزاد الرقمي لتسهيل شراء البضائع التي لم يطالب بها أحد من الميناء من خلال منصة مزاد علني على الإنترنت. ويساعد سوق المزاد الرقمي على تبسيط عملية المزاد عن طريق خفض التكاليف التشغيلية للتخزين وإمكانية الهدر المحتمل للبضائع المفقودة والمعثور عليها.
- وهكذا تكون جميع مشاريع تسمو قطر الذكية مرتكزة على الفرد. ولذلك فإن أطر نجاحها لا يقاس بمستوى تعقيد التكنولوجيا المستخدمة، بل بحجم التحسين الحاصل لحياة المواطنين والمقيمين والزوار في دولة قطر. للاطلاع على تفاصيل مشاريع برنامج تسمو قطر الذكية في القطاعات المختلفة، وفي حال الرغبة بالمشاركة لنجاح هذا البرنامج، يرجى تصفح الموقع الرسمي <https://tasmu.gov.qa/ar>

5- برنامج تطوير منصات البيانات المفتوحة - وزارة المواصلات والاتصالات

هي مبادرة لتطوير منصات البيانات المفتوحة للقطاعات ذات الأولوية لبرنامج تسمو قطر الذكية، حيث يقوم البرنامج بتعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية - وهو أول مشروع للتحويل الرقمي على المستوى الوطني- ويسعى البرنامج إلى تطوير منصات البيانات المفتوحة عبر القطاعات على مستوى القطاعات الخمس: (النقل الذكي - الخدمات اللوجستية الذكية - الصحة الذكية - البيئة الذكية - الرياضة الذكية).

وتتمثل الأهداف الرئيسية لمبادرة تطوير منصات البيانات المفتوحة في زيادة انفتاح الحكومة وشفافيتها، وبناء اقتصاد ومجتمع قائم على المعرفة، وتعزيز القدرة على الابتكار والابداع، وزيادة الإنتاجية في القطاعات الخمسة. حيث يتم حالياً فهم متطلبات البيانات المفتوحة للقطاع ودراسة الممارسات الحالية لإدارة البيانات في القطاع، وسياسات ومعايير البيانات الوطنية. وذلك لتقني جاهزية البيانات للقطاع، وتحديد المواصفات الفنية للبيانات المفتوحة على المنصة القطاعية ومنصة تسمو المركزية وتحديد المؤسسة والعمليات والحكومة الأساسية.

إن تطوير منصات البيانات المفتوحة، لن يساعدنا فحسب في إدراك الأهداف الوطنية، بل سيؤثر إيجابياً على المواطنين والمقيمين والشركات والإعلام والمؤسسات غير الحكومية. وفيما يلي بعض الأمثلة عن التأثير الإيجابي المنشود من تطوير هذه المنصات:

- خلق الفرص من خلال تعزيز النمو الاقتصادي للمنظمات والافراد وتشجيع الابتكار.
- تمكين المواطنين من خلال مساعدتهم على اتخاذ قرارات صحيحة والاستدلال بالبيانات، ودعم المبادرات المعنية بالأبحاث بغية التطوير الأكاديمي أو المهني.

• حل المشاكل والقضايا العامة من خلال تقييمها عبر البيانات وزيادة المشاركة من خلال تعزيز التعاون عبر القطاعات.

أولاً: مرحلة تعيين معايير البيانات المفتوحة، والتي تتضمن الأنشطة التالية:

- قياس تقييم مجموعات من البيانات المفتوحة لكل قطاع، والتي يتم نشرها من قبل الحكومات الرائدة على الصعيد العالمي، ليتم تجميع تلك التي تتميز بأعلى نسب استخدام أو بأهم القيم المضافة.
- مراجعة استراتيجية البيانات المفتوحة الحالية في قطر، ونموذج تشغيلها، وجودة مجموعة البيانات وجاهزيتها للمشاركة، فضلاً عن تقييم حجم البيانات الحالية والمخطط لها من قبل القطاعات المختلفة.

ثانياً: مرحلة التطوير والتصميم:

- تحديد الثغرات ضمن استراتيجية البيانات المفتوحة الحالية.
- تحديد مجموعات البيانات القيمة لكل قطاع، مع تقييم هذه المجموعات وتصنيفها على أساس جاهزية مشاركتها وحساسية البيانات ومدى أهميتها.
- تحديد نموذج التشغيل المستهدف لتطوير البيانات المفتوحة من حيث مصادر البيانات، الهيكل والبنية التحتية، الوكمة، العمليات المعنية بإدارة البيانات، وكيفية تتبع الإنجازات والتقدم.

ثالثاً: نشر مجموعات من البيانات المفتوحة datasets:

- إطلاق مجموعة البيانات على منصة تمسو.
 - تدريب ونقل المعرفة لأعضاء محددین لإدارة برنامج تطوير البيانات المفتوحة لكل قطاع.
- وستكون مبادرة تطوير منصات البيانات المفتوحة في قطر عند تحقيق أهدافها الرئيسية عامل تمكين رئيسي لاستراتيجية قطر الوطنية؛ ولاسيما الركيزة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

6- تفعيل الشمولية الرقمية

بالإشارة إلى رؤية قطر الوطنية، وعلى وجه الخصوص فيما ورد بالركيزتين الأولى والثانية المتعلقة بالتنمية البشرية والاجتماعية، وتأكيداً على أهمية استطاعة كافة فئات المجتمع من المشاركة في التطور الرقمي لدولة قطر والاستفادة من خدمات برنامج تسمو قطر الذكية، يقوم برنامج تسمو بتفعيل الشمولية الرقمية في قطر.

يتحقق نجاح برنامج تسمو قطر الذكية فقط عندما تستخدم كافة شرائح المجتمع الخدمات الذكية المقدمة دون أفعال لأي فئة، وعندما يستفيد الجميع من هذه الخدمات. لهذا السبب فإنه من المهم للغاية لبرنامج تسمو أن يعمل على تمكين الشرائح المجتمعية المستبعدة رقمياً حالياً أو المعرضة للاستبعاد الرقمي في المستقبل، مثل: فئات كبار السن أو العمالة الوافدة أو ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك العديد من قطاعات المجتمع الأخرى من المواطنين والمقيمين والزوار، التي قد لا تملك مقومات الاستفادة من خدمات التكنولوجيا في المستقبل.

لذلك تعتبر الشمولية الرقمية أحد أهم ركائز برنامج تسمو قطر الذكية، ومن خلال هذا البرنامج تقوم وزارة المواصلات والاتصالات حالياً بتحديث استراتيجية وطنية للشمولية الرقمية والتي من أهدافها:

1- تعزيز إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات لكافة شرائح المجتمع وخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك إمكانية الدفع الإلكتروني.

2- تطوير برامج تعمل على رفع مستوى المهارات الرقمية الأساسية لكافة شرائح المجتمع للمساعدة على اكتشاف واستخدام الخدمات الرقمية الحديثة بشكل مستقل والوصول لبياناتهم بشكل أفضل وأسرع.

3- التعرف بأهمية التكنولوجيا وفوائدها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والصحي والعلمي للفرد

4- التعرف بمخاطر التكنولوجيا وأساليب الحماية الإلكترونية، وكيفية استخدام التكنولوجيا بشكل آمن ومستدام

5- التطرق للقوانين والسياسات العامة في الدولة والتي من شأنها تعزيز الشمولية الرقمية

6- إقامة شراكات على نطاق واسع مع منظمات الخدمة الاجتماعية والرياديين الاجتماعيين وادارات المسؤولية الاجتماعية في الشركات الخاصة لتفعيل البرامج المتعلقة بالشمولية الرقمية وتنفيذها على نطاق الدولة

وهذه الأهداف تطوي تحت رؤية البرنامج وهي " معا لضمان أن جميع الناس في قطر مستعدون وراغبون وقادرون على الاستفادة من قطر الذكية ". وقد تم طرح عدة مشاريع عملية قيد الدراسة لهذا البرنامج يتم تنفيذها خلال السنوات الأربع القادمة، نذكر منها:

- انشاء منتدى الكتروني لبرنامج تسمو وندوات عن بعد، يتم فيها مشاركة الناس آرائهم بالنسبة لخدمات التكنولوجيا المقدمة، ويتم إعطاء نصائح لتحسين هذه الخدمات
- انشاء مركز لتجربة آخر الإنجازات التكنولوجية والبرامج قيد التطوير في برنامج تسمو من قبل كافة شرائح المجتمع وذلك لتفعيل مشاركة السكان ضمن مرحلة تطوير البرنامج
- التعاون مع مؤسسات خدمة المجتمع لإعطاء دورات تدريبية في أسس استخدام التكنولوجيا لكافة شرائح المجتمع وخاصة الفئات المستبعدة رقمياً
- تطوير شبكة الشمولية الرقمية التي ستسمح لجميع المهتمين بدعم المشاريع المتعلقة بالشمولية الرقمية على مستوى الدولة
- انشاء جمعية الشمولية الرقمية التي ستتضمن ممثلين من مؤسسات الخدمة المجتمعية والتي ستعني بدعم بالشمولية الرقمية
- انشاء الحفل السنوي للشمولية الرقمية والذي سيتم من خلاله تكريم أكثر الناس والمنظمات تأثيراً على الشمولية الرقمية

بوابة حكومي <https://portal.www.gov.qa>

يتمثل دور البوابة الرسمية لحكومة قطر الإلكترونية "حكومي" في توفير المعلومات والخدمات الحكومية على نحو أكثر كفاءة وفاعلية، بهدف تسهيل وصول جميع المواطنين والمقيمين والزائرين وقطاع الأعمال إليها، فضلاً عن زيادة وعي الجمهور بالبرامج والفعاليات والأخبار والمبادرات الحكومية، بما يتماشى مع الأهداف التي تضمنتها استراتيجية الحكومة الإلكترونية لدولة قطر 2020.

ومن خلال التعاون مع الهيئات الحكومية ومقدمي الخدمات العامة، تتيح بوابة حكومي لمستخدميها الفرصة للحصول على المعلومات والخدمات إلكترونياً وبشكل أكثر سهولة وسرعة، حيث توفر البوابة الكثير من الخدمات الإلكترونية المهمة، كما يمكن الحصول على نماذج طلبات الخدمات والوثائق الرسمية والمعلومات العامة من خلال بوابة حكومي.

الرؤية

بوابة إلكترونية متطورة تكون بمثابة نقطة دخول واحدة لكافة المعلومات والخدمات الحكومية في قطر لتسهيل وصول جميع المستخدمين إليها.

الرسالة

توظيف التكنولوجيا الحديثة لتنفيذ خدمات ومبادرات الحكومة الإلكترونية في قطر لتحقيق الأهداف التي تضمنتها استراتيجية الحكومة الإلكترونية لدولة قطر 2020.

أهداف البوابة

تهدف البوابة إلى:

- تحسين الخدمات الحكومية المقدمة لكافة شرائح الجمهور.
- زيادة مستوى أمن المعلومات الحكومية ودقتها على الإنترنت.
- المساهمة في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 والتطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- استخدام مختلف القنوات لتقديم المعلومات والخدمات الحكومية إلكترونياً.
- زيادة إنتاجية وكفاءة القطاع العام من خلال تقديم خدمات أكثر شفافية وفاعلية.
- العمل في إطار الشراكة مع الأطراف المعنية في الهيئات الحكومية لتوفير جميع المعلومات والخدمات من خلال بوابة حكومي.
- تقديم تجربة شاملة تتمركز حول احتياجات ومتطلبات المستخدمين.
- قيادة إدارة التغيير وزيادة وعي الجمهور والهيئات الحكومية بأهمية الخدمات الإلكترونية في توفير الوقت والجهد.

البوابة القانونية القطرية (الميزان) <https://www.almeezan.qa>

موقع البوابة القانونية القطرية (الميزان) يشمل:

- 1- جميع القرارات الأميرية للهيكل التنظيمية للجهات الحكومية واختصاصات الوحدات الإدارية التابعة لها.
- 2- كافة التشريعات السارية والمعدلة والملغاة منذ 1961 م.
- 3- الأحكام القضائية الصادرة من محكمة التمييز والتي قام المكتب الفني للمجلس الأعلى للقضاء بتبويبها وفهرستها واستخراج المبادئ



القانونية منها.

- 4- مبادئ الفتاوى القانونية الصادرة من إدارة الفتوى والعقود سابقاً بوزارة العدل إلى جانب المراجع الفقهية القانونية.
 - 5- الاتفاقيات الدولية والثنائية التي وقعتها دولة قطر.
 - 6- جميع المراسيم والقرارات الخاصة بإنشاء الشركات والمؤسسات والجمعيات
- وفيما يلي إحصائيات لأهم محتويات موقع البوابة القانونية (الميزان):

بوابة المشتريات الحكومية <https://monaqasat.mof.gov.qa>

تم شرح البوابة بالتفصيل مسبقاً خلال الجزء الأول الخاص بالنزاهة في المشتريات العمومية

نظام التخليص الجمركي "نديب" (نافذة قطر الواحدة للتخليص الجمركي).

<https://www.ecustoms.gov.qa/qccsw/jsf/common/custExternalHome.jsf>

هو نظام يربط جميع الوزارات والجهات الحكومية المعنية بالتخليص الجمركي بنظام الكتروني وفقاً لمفهوم منظمة الجمارك العالمية والنماذج الحديثة في بناء الأنظمة الالكترونية، ويحقق رؤية الهيئة العامة للجمارك "التزام وتسهيل وزيادة جمركية عالمية" من خلال تنظيم وتبسيط الإجراءات الجمركية والإيفاء بالمتطلبات الإقليمية والدولية. وتغير بيئة جمارك تتسم بالشفافية الكاملة مع ضمان أبعاد الأمن والسلامة من خلال نظام يتميز بما يلي:

- إدارة المخاطر والانتقائية من خلال تحقيق التوازن بين التسهيل والالتزام ويساعد على استهداف الإرساليات المشبوهة.
- توفير مجموعة من القواعد لتأكيد صحة المعلومات، مثل قواعد إدارة التعرفة، وإدارة القيمة، والتدقيق اللاحق واعتماد الشركات الأكثر التزاماً.
- توفير العديد من التقارير الإحصائية والرقابية والمالية التي تساعد على تحسين رؤية الهيئة لسير العمل وتنفيذ السياسات على نحو أفضل بطريقة موحدة.
- توفير المعلومات الخاصة بالعمليات للجهات المختلفة مما يساعد على تحسين أداء العمليات ووضع الخطط المستقبلية للتطوير.
- توفير التكامل في المعلومات بين كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة، مثل: وزارة الداخلية - وزارة الصناعة والتجارة - الجهاز المركزي للإحصاء (وتبلغ عدد الجهات الحكومية 22 جهة مرتبطة حالياً).

تخضع جميع البضائع التي تدخل إلى دولة قطر للرقابة والرسوم الجمركية، ويفرض القانون على وكلاء الشحن تقديم البيان الجمركي (المنافست) لسلطة الجمارك عند نقطة الحدود.

ويمكن للمستوردين ووكلاء التخليص الجمركي الحصول على معلومات حول التعريفات الجمركية وحساب الرسوم الجمركية إلكترونياً من خلال نافذة قطر الواحدة للتخليص الجمركي "نديب" التابعة للهيئة العامة للجمارك.

ويمكن للمستخدمين المسجلين بما فيهم الوكلاء التجاريين والمستوردين والمصدرين المعتمدين إنجاز عدد من الخدمات الأخرى إلكترونياً؛ من بينها:

- عرض وتعديل وتفعيل وتعليق المستخدمين.
- الوصول إلى البيانات والسجلات الجمركية.
- سداد الرسوم الجمركية.
- استكمال الأوراق والمستندات الجمركية بما في ذلك البيان الجمركي (المنافست).
- عرض وتعديل بيانات الشركة.

موقع النافذة الواحدة Single Window - <https://investor.sw.gov.qa>

تأتي مبادرة النافذة الواحدة ضمن جهود دولة قطر لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتعزيز مكانتها كوجهة مثالية للاستثمار في المنطقة والعالم. حيث تهدف هذه المبادرة الوطنية الرائدة إلى تيسير إجراءات تأسيس الأعمال في الدولة وتوجيه التدفقات الاستثمارية إلى القطاعات ذات الأولوية والمحددة في استراتيجية التنمية الوطنية 2018 - 2022 وبما يحقق الرؤية الوطنية الرامية إلى جعل دولة قطر بحلول العام 2030، دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل .

وقد أصدر وزير التجارة والصناعة القرار رقم (35) لسنة 2019 بتحديد إجراءات تأسيس الشركات التجارية وإصدار التراخيص اللازمة لها بنظام النافذة الواحدة.

وتندرج هذه المبادرة في إطار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام القرار رقم (23) لسنة 2016 بتشكيل اللجنة التنسيقية لإدارة نظام النافذة الواحدة والذي تم بموجبه نقل اختصاصات النافذة الواحدة إلى مقر وزارة التجارة والصناعة. وتم إطلاق المرحلة الأولى من خدمات النافذة الواحدة في العام 2019 وشملت خدمات التأسيس الشامل للشركات والمصانع وإصدار قيد المنشأة والتسجيل في الضرائب وتوثيق عقود التأسيس إلكترونياً.

هذا وتمثل خدمات المرحلة الأولى جزءاً أساسياً من مبادرة النافذة الواحدة التي تهدف في مجملها إلى توفير عدد كبير من الخدمات المتكاملة والتي تصل المستثمر بنحو 18 جهة حكومية في مكان واحد.

وتؤدي "النافذة الواحدة" دوراً مهماً في مساعدة المستثمرين خلال مختلف مراحل تأسيس الشركات وذلك بدءاً من عملية التخطيط، ومروراً بإجراءات التسجيل، وانتهاءً بالحصول على التراخيص المطلوبة عبر واجهة إلكترونية ذكية.

ويتيح هذا النظام الرقمي المتطور إمكانية تقديم الطلبات وتعديلها والتوقيع عليها ودفع الرسوم إلكترونياً من أي مكان في العالم. حيث يمكن للأفراد والمؤسسات التي تتطلع إلى الاستثمار في دولة قطر تقديم طلباتها عبر المنصة الإلكترونية للنافذة الواحدة والتي ستولى نيابةً عن المستثمر الحصول على كافة التصاريح والتراخيص والموافقات اللازمة من الجهات الحكومية المعنية بتأسيس الشركات في دولة قطر.

وتعتبر هذه المبادرة الوطنية واحدة من أهم الإجراءات الرامية إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية في تقديم الخدمات، وتوفير الوقت والتكاليف على المستثمرين.



ومن اهم الخدمات التي تقدمها النافذة الواحدة:

- تمديد حجز اسم تجاري، حيث يتمكن المستثمر من تمديد حجز الاسم التجاري لمدة مئة وثمانون يوماً، في حال كان الحجز سارياً في ثلثه الأخير. مع الاستفادة من خدمة التمديد مرة واحدة فقط.
- إصدار الرخصة التجارية.
- التأسيس الشامل، تتيح هذه الخدمة للمستثمر إمكانية الحصول على كافة الرخص اللازمة للبدء بمزاولة الأعمال الاقتصادية وذلك وفقاً للشكل القانوني للشركة المراد تأسيسها، كما تجدر الإشارة إلى اختلاف نوعية الرخص والشهادات حسب نوعية العقد أو الأنشطة الاقتصادية المراد مزاومتها.
- تجديد الرخصة الصحية، حيث يتمكن المستثمر عبر موقع النافذة الواحدة من تجديد الرخصة الصحية وذلك لمدة سنة أخرى من تاريخ الإصدار الجديد.

تُمكن خدمة مطراش المواطنين والمقيمين من إنجاز العديد من الخدمات الخاصة بوزارة الداخلية باستخدام الهاتف الجوال وهي على النحو التالي:

- خدمات المرور.
- خدمات سماء الزيارة للكفالات الشخصية والشركات.
- خدمات الإقامات.
- خدمات تصاريح السفر.
- خدمة البوابة الإلكترونية.
- خدمات الاستعلام.

وتقوم الوزارة بإضافة العديد من الخدمات الأخرى التي تظهر تباعاً وبصورة آلية على قوائم خدمات مطراش.

خدمات الهيئة العامة للجمارك

قامت الهيئة العامة للجمارك بتدشين موقع الكتروني جديد في شهر مايو 2020م باللغتين العربية والانجليزية، وفقاً لأعلى المواصفات التي تتسم بالشفافية والخصوصية، ومن الخدمات التي يقدمها الموقع: خدمة كافح للإبلاغ عن المخالفات الجمركية و خدمة التعريف بالإقرار الجمركي للمسافرين الحاملين لمبالغ معينة وفقاً لأحكام المادة (41) من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، نشر البيانات والاحصائيات والمعلومات التي تساهل في تحقيق أهداف الدولة بالتنمية المستدامة المتمثلة بتقديم الخدمات العامة بكفاءة وشفافية، وعرض الاحصائيات بشكل دوري لتحقيق الشفافية المطلوبة، وتوفير البيانات والاحصائيات الدقيقة فيما يتعلق بالعمل الجمركي، وتحرص الهيئة العامة للجمارك على حماية خصوصية البيانات الشخصية للأفراد والزائرين المتعاملين معها. وتقوم بتوفير بيئة الكترونية آمنة، وهي تقوم بحماية المعلومات الشخصية الخاصة بكل المتعاملين معها.

كما ويتطابق المحتوى الإعلامي الذي يتم تقديمه عبر الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للجمارك مع ما ينشر في وسائل الاعلام وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يتم تجهيز المحتوى نفسه بالشكل الذي يتناسب مع طريقة عرض كل وسيلة إعلامية، سواء أكانت مطبوعة أو مسموعة أو مرئية.

مجمع الخدمات – وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية

تسعى وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية إلى توفير الخدمات الحكومية للمواطنين والمقيمين بالدولة، وتقديمها عبر منافذ خدمة موحدة توفيراً للوقت والجهد، وتقوم الوزارة برفع مستوى كفاءة وجودة الخدمات الحكومية المقدمة للجمهور، الأمر الذي يوفر الحصول عليها بالدقة والسرعة المطلوبين. وتسعى الوزارة إلى تقديم نماذج عملية حول مستوى الخدمات المقدمة للجمهور من خلال تبسيط الإجراءات المدعومة بتقنيات ونظم العمل الحديثة. وفي هذا المجال تم خلال عام 2019 ما يلي:

- تنفيذاً لتوجيهات معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بتسهيل توفير الخدمات الحكومية للمواطنين والمقيمين بالدولة، تعمل الوزارة على تطوير مجمعات الخدمات الحكومية حيث تم فتح 8 منافذ للخدمة الذاتية موزعة على 3 مجمعات.
- اتاحة 329 خدمة حكومية لعدد 10 جهات حكومية عبر مجمعات الخدمات الحكومية موزعه كما يلي: وزارة العدل 88 خدمة، المجلس الأعلى للقضاء 69 خدمة، وزارة البلدية والبيئة 48 خدمة وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية 44

- خدمة وزارة التجارة والصناعة 44 خدمة، مؤسسة كهرماء 17 خدمة ووزارة التعليم والتعليم العالي 12 خدمة وزارة المالية 5 خدمة، والهيئة العامة للضرائب 1 خدمة، أما بالنسبة لوزارة الخارجية فهي تقدم خدمة تصديق كافة المحررات الدولية والمحلية.
- بلغ إجمالي عدد المنافذ المخصصة للجهات الحكومية المشاركة في مجموعات الخدمات الحكومية 260 منفذ موزعة كالتالي: وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية 85 منفذ، وزارة التجارة والصناعة 59 منفذ، وزارة العدل 34 منفذ، مؤسسة كهرماء 19 منفذ وزارة الخارجية 19 منفذ، وزارة البلدية والبيئة 16 منفذ، وزارة التعليم والتعليم العالي 13، المجلس الأعلى للقضاء 12 منفذ، وزارة المالية 2 منفذ والهيئة العامة للضرائب 1 منفذ.
 - تقديم عدد 1815783 خدمة حكومية عبر مجموعات الخدمات الحكومية لعدد 634224 مراجع.
 - إضافة جهات حكومية جديدة وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب.
 - توفير خدمة خاصة لكبار السن وذوي الإعاقة.

ثانياً البعد القانوني:

مسودة قانون تنظيم الحق للوصول إلى المعلومات

وتعزيزاً للجانب التقني كان لا بد من دعمه بإطار قانوني مناسب.

لذلك قامت هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بإعداد مسودة قانون تنظيم الحق للحصول على المعلومات، والذي حصل على موافقة مجلس الوزراء، وهو الآن في طور الاعتماد لدى مجلس الشورى.

ويأتي مشروع القانون في إطار ما دعت إليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الاعضاء بالمواد (10) و(13) إلى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيها، وضمان تيسر حصول الناس فعلياً على المعلومات.

وفيما يلي أهم ملامح مسودة قانون تنظيم الحق للحصول على المعلومات المقترح:

1- نطاق السريان

وفقاً لما سبق بيانه من أهمية البيانات المفتوحة، سواء من تعزيز النزاهة والشفافية بالجهاز الإداري للدولة عن طريق إتاحة أكبر قدر ممكن من المعلومات، وإرساء قواعد واضحة للإفصاح عن المعلومات بالجهات المعنية، وتوافقاً مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لذا فقد جاء مقترح القانون ليشمل كافة الجهات الحكومية بالدولة من وزارات ومؤسسات وهيئات عامة والشركات التابعة لتلك الجهات، بالإضافة إلى الجمعيات والمؤسسات الخاصة، وغيرها من الكيانات التي تباشر أعمالاً ذات نفع عام.

2- أحكام تتعلق بطرق (النفاذ - الوصول) إلى المعلومة

• النشر التلقائي (Proactive Disclosure):

وهو نشر المعلومات ذاتياً من الجهات المعنية دون الحاجة إلى طلب مسبق، حيث يتطلب القانون من الجهات إتاحة أكبر قدر من المعلومات ونشرها على المواقع الإلكترونية لتلك الجهات.

وتتضمن المعلومات التي يجب على الجهات الخاضعة للقانون نشرها تلقائياً ما يلي:

1. الإطار القانوني المنظم لعمل الجهة، والهيكلين التنظيمي والوظيفي لها.
2. الأهداف والاختصاصات والمهام المنوطة بالجهة.
3. اللوائح والقرارات والتعليمات المنظمة للعمل بالجهة.

4. البرامج المتعلقة بالجهة، وخطط تطبيقها.

5. الخدمات التي تقدمها الجهة إلى الجمهور، بما فيها الخدمات الإلكترونية، والشروط والآجال والإجراءات والنماذج المتعلقة بتلك الخدمات.

6. المناقصات والمزايدات التي تجريها الجهة.

7. إجراءات تقديم التظلمات أو الشكاوى أمام الجهة.

8. إجراءات تقديم طلبات الحصول على المعلومات بالجهة.

9. وسائل التواصل مع الجهة، وبصفة خاصة عنوان الجهة، وأرقام هواتفها، وبريدها العادي، والإلكتروني.

10. أي معلومات يتعين على الجهة إتاحتها بموجب أي قانون آخر معمول به في الدولة.

11. أي معلومات أخرى ترى الجهة ضرورة نشرها نظراً لطبيعة عملها.

● الحصول على المعلومة عن طريق التقدم بطلب للجهة المختصة:

كما يتناول القانون آليات وإجراءات طلب المعلومة من الجهات وطبيعة المعلومات المستثناة، وإجراءات التظلم

3- تحديث المعلومات

تلتزم الجهة بتحديث المعلومات المنشورة تلقائياً بصفة دورية بما يلائم طبيعة عملها، كما تقوم بإجراء تقييم دوري للمعلومات المنشورة وصولاً للمعلومات التي يمكن حذفها أو إضافتها.

4- معايير حماية حرمة الناس والبيانات الشخصية في إطار الكشف عن المعلومات

ويتضمن القانون المقترح استثناءات من إتاحة المعلومات إذا تعلقت بما يلي:

- المعلومات التي تمس حرمة الحياة الخاصة.
- المعلومات التي من شأن الإفصاح عنها الإضرار بسير التحقيقات أو إعاقة ملاحقة الجناة أو القبض عليهم أو تعريض حياة الأشخاص أو أمنهم للخطر.
- المعلومات والملفات الشخصية والمتعلقة بسجلات الأشخاص التعليمية، أو الطبية، أو السجلات الوظيفية، أو الحسابات، أو التحويلات المصرفية.

3- فيما يتعلق بمشاركة المجتمع (المادة 13)

- استخدام المنصات عبر الإنترنت، وتطبيقات الهواتف الذكية، والتقارير القائمة على الهاتف المحمول، ووسائل التواصل الاجتماعي أو أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى لتعزيز المشاركة الفعالة والفعالة للأفراد والجماعات خارج القطاع العام، مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، في مجال منع الفساد ومكافحته وزيادة الوعي العام بشأن وجود الفساد وأسبابه وخطورته والتهديد الذي يشكله؛
- تعزيز الشفافية وتعزيز مساهمة الجمهور في عمليات صنع القرار، ولا سيما من خلال استخدام المنصات عبر الإنترنت لتسهيل التشاور مع الجمهور بشأن القضايا المتعلقة بمنع الفساد ومكافحته.
- احترام وتعزيز وحماية حرية السعي للحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها، ولا سيما من خلال آليات الإنترنت؛
- توفير وصول الجمهور، بما في ذلك من خلال آليات الإنترنت، إلى هيئات مكافحة الفساد ذات الصلة للإبلاغ، بما في ذلك دون الكشف عن الهوية، عن أي حوادث قد تشكل جريمة منصوص عليها في الاتفاقية.

يمكن الرجوع إلى النقطة الثانية الجزء الخاص بإبلاغ الناس، حيث ذكر أغلب المبادرات التكنولوجية الخاصة بإبلاغ الناس وكذلك مشاركة المجتمع.

أما فيما يخص استخدام التكنولوجيا والإنترنت لتسهيل الوصول لهيئات مكافحة الفساد، فتقوم أكثر من جهة في الدولة باستقبال شكاوى الجمهور عن التصرفات المنطوية على شبهة الفساد وعدم النزاهة، ومن أهم هذه الجهات:

أ- هيئة الرقابة الإدارية والشفافية

يمكن تقديم الشكاوى إلكترونياً عبر الموقع الإلكتروني للهيئة: www.acta.gov.qa

ب- ديوان المحاسبة

يمكن تقديم الشكاوى إلكترونياً عبر الموقع الإلكتروني لديوان المحاسبة عبر الرابط التالي/ <https://www.sab.gov.qa>: الخدمات- الإلكترونية/الشكاوى

ت- وزارة الداخلية:

○ التبليغ عن طريق تطبيق (METRASH) الخاص بوزارة الداخلية، وهو تطبيق متعدد المزايا ويتضمن ميزة الإبلاغ عن مختلف الجرائم.

○ التبليغ الفوري عن طريق الخط الساخن التابع لإدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية والإلكترونية.

○ وتسهلاً على المبلغين يتم تلقي البلاغات والشكاوى لدى أي من مكاتب التحقيق المنتشرة على كامل إقليم الدولة.

ث- النيابة العامة:

يمكن الإبلاغ عن أي حالة أو وقائع فساد بتقديم بلاغ إلى النيابة العامة مباشرة أو عبر موقع النيابة العامة الإلكتروني

<https://www.pp.gov.qa/Arabic/Pages/default.aspx>

ثانياً: المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بالتحديات والممارسات الجيدة في مجال التوعية والتثقيف والتدريب والبحث في مجال مكافحة الفساد. (المادة 13، 1 (ج))

- وصف البرامج التوعوية ذات الصلة التي تستهدف عامة الجمهور أو مجموعات محددة في المجتمع.
- وصف البرامج البحثية الهادفة إلى زيادة المعرفة بالفساد في المجتمع.
- وصف الدورات أو الوحدات التعليمية التي تم تقديمها في المدارس الابتدائية والثانوية والتي تشمل عناصر مكافحة الفساد أو القضايا ذات الصلة مثل النزاهة والأخلاق والحقوق والواجبات المدنية والتعليم المالي أو الحوكمة.
- وصف الدورات أو الوحدات التعليمية التي تم تقديمها في الجامعات والتي تتضمن عناصر مكافحة الفساد أو القضايا ذات الصلة مثل الإدارة العامة، أو المشتريات العامة، أو النزاهة، أو الأخلاق، أو القانون الجنائي، أو قانون الشركات.
- وصف لأدوات ومنهجيات التدريس والتعلم المبتكرة التي تم استخدامها لتعزيز وتسهيل البرامج التعليمية في المدارس والجامعات بشأن مكافحة الفساد.
- وصف لتقنيات التعليم التفاعلي عن بعد وأدوات التعلم الإلكتروني حول مكافحة الفساد والنزاهة وسيادة القانون في مؤسسات التعليم الثانوي والعالي لإنشاء مساحة افتراضية للطلاب والمعلمين للمشاركة في التعلم المبتكر.
- وصف كتيبات التدريب، والمناهج، والمناهج الدراسية، وحزم الدورات، والمواقع الإلكترونية وغيرها من المواد المتعلقة ببرامج التثقيف في مجال مكافحة الفساد في المدارس والجامعات.

قامت دولة قطر بالعديد من الأنشطة الإعلامية التي تسهم في عدم التسامح مع الفساد، وكذلك برامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية. ومن تلك الأنشطة ما يلي:

أنشطة هيئة الرقابة الإدارية والشفافية:

تقوم هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بتقديم البرامج التدريبية لموظفي الدولة وكذلك البرامج التوعوية للمجتمع، وخلال عام 2021 قامت الهيئة بعقد أكثر من 17 برنامج تدريبي، وتدريب أكثر من 550 موظف بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

أولاً: البرامج التدريبية

تقنيات التحقيق الداخلي للشركات Corporate Internal Investigation Techniques			اسم البرنامج التدريبي
الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA)	الجهة/ المنظمة التي تم التعاون معها لإجراء التدريب	11 يناير - 05 فبراير 2021	مدة البرنامج
6 موظفين حكوميين	عدد المتدربين	مدراء الإدارات في جهات حكومية مختصة	الفئة المستهدفة
<ul style="list-style-type: none"> ○ ضمان الحوكمة الصحيحة للتحقيق، وتجنب التعارض وتحديد أفضل خط للتقرير وفقاً للهيكل المعتمد. ○ صياغة نطاق دقيق للتحقيق. ○ فهم ما هي الموارد، الداخلية أو الخارجية، اللازمة للتحقق من الادعاءات. ○ التعرف على كيفية إعداد مراجعة المستندات والمقابلات. ○ التعرف على الخطوات الإجرائية التي يجب اتباعها (حفظ المستندات، واستخدام التكنولوجيا، والتحقق من الخلفية وتحليل الطرف الثالث). ○ عرض نتائج التحقيق وإصدار توصيات لتحسين برنامج الامتثال للمنظمة. 			أهداف البرنامج التدريبي

القيادة من أجل التأثير: الأطر الأخلاقية لمتخصصي الامتثال لمكافحة الفساد – Leading for Impact: Ethical Frameworks for Anti-Corruption Compliance Professionals			اسم البرنامج التدريبي
الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA)	الجهة/ المنظمة التي تم التعاون معها لإجراء التدريب	05 فبراير 2021 – 11	مدة البرنامج
4 موظفين حكوميين	عدد المتدربين	مدراء الإدارات في جهات حكومية مختصة	الفئة المستهدفة
<ul style="list-style-type: none"> ○ تحديد المفارقات والمعضلات والفرص المرتبطة بالقيادة المسؤولة. ○ التطوير ما وراء المعرفي (التفكير في التفكير والمعرفة بالمعرفة). ○ حل المعضلات الأخلاقية. ○ التفكير في و (إعادة) تقييم الرؤية الشخصية والاتجاه في سياق التأثير المجتمعي الأوسع. ○ إدارة تعقيد التعيينات متعددة المهام. 			أهداف البرنامج التدريبي

الامتثال لمكافحة الفساد ومجاملات الأعمال (العمل مع الحكومات) – Anti-Corruption Compliance and Business Courtesies (Working with Governments)			اسم البرنامج التدريبي
الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA)	الجهة/ المنظمة التي تم التعاون معها لإجراء التدريب	11 يناير – 29 فبراير 2021	مدة البرنامج
8 موظفين حكوميين	عدد المتدربين	مدراء الإدارات في جهات حكومية مختصة	الفئة المستهدفة
<ul style="list-style-type: none"> ○ كيف تخلق الأنواع المختلفة من التفاعلات مخاطر مدفوعات غير مناسبة. ○ كيف يمكن للمسؤولين الحكوميين التصرف بأقصى قدر من المساءلة. ○ كيفية متابعة الأعمال الحكومية. ○ كيفية توطين سياسات الهدايا والضيافة وفقاً لمعايير الامتثال. ○ الحفاظ على نظام الضوابط الهادفة إلى منع الرشوة واكتشافها. ○ ما هو المتوافق في مجاملات العمل 			أهداف البرنامج التدريبي

توصيات المنظمات الدولية في نزاهة القطاع الخاص			اسم البرنامج التدريبي
أكاديمية قطر للمال والاعمال	الجهة/ المنظمة التي تم التعاون معها لإجراء التدريب	10-12 يناير 2021	مدة البرنامج
17 موظف	عدد المتدربين	الإدارات المعنية في وزارة التجارة والاقتصاد، مركز قطر للمال، ورابطة رجال الأعمال القطريين	الفئة المستهدفة
<ul style="list-style-type: none"> ○ التمييز بين المعايير الأخلاقية والقوانين العامة والداخلية واسبس النزاهة في القطاع الخاص. ○ وضع أسس لتعزيز النزاهة والشفافية ضمن شركات القطاع الخاص ○ تطبيق وتطوير لمعايير النزاهة بحسب المؤشرات العامة وربطها بمعايير وتوصيات المنظمات الدولية. ○ فهم الابعاد والتأثيرات الإيجابية للنزاهة على بيئة العمل. ○ التمييز بين قيم الثقافات وقيم العمل والتمكين من تعزيز النزاهة في بيئة عمل متعددة الثقافات. ○ فهم المعايير الدولية وتوصياتها للشركات الخاصة التي على المؤسسات ان تتبعها. 			أهداف البرنامج التدريبي

إدارة الامتثال لمكافحة الفساد في قطاع الشركات: السعي لتحقيق الفعالية – Anti-Corruption Compliance Management in Corporate Sector: the quest for effectiveness			اسم البرنامج التدريبي
الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA)	المنظمة التي تم التعاون معها	1 فبراير - 26 فبراير 2021	مدة البرنامج
4 موظفين 2 قطاع حكومي – 2 قطاع خاص	عدد المتدربين	مدراء الإدارات في جهات حكومية مختصة	الفئة المستهدفة
<ul style="list-style-type: none"> ○ المهارات التحليلية (التفكير النقدي، وتقييم المخاطر، وتحديد الأولويات، وعمليات التصميم لمواجهة مثل هذه المخاطر). ○ المهارات التنظيمية (التخطيط، وتحديد الأولويات، وتحديد الأهداف والمقاييس). ○ مهارات الاتصال (تحديد وإنشاء وتقديم مشاركة أصحاب المصلحة). 			أهداف البرنامج التدريبي

نزاهة المشتريات في القطاع الصحي 1			اسم البرنامج التدريبي
أكاديمية قطر للمال والاعمال	الجهة التي تم التعاون معها	21-23 فبراير 2021	مدة البرنامج
25 موظف حكومي	عدد المتدربين	مدراء الشؤون الادارية والمالية والمسؤولين عن المشتريات في القطاع الصحي	الفئة المستهدفة
<ul style="list-style-type: none"> ○ التعرف على مفاهيم النزاهة والشفافية والفساد. ○ التعرف على الجهود المبذولة من قبل دولة قطر في مكافحة الفساد. ○ فهم أهمية ودور عمليات الشراء في القطاع الصحي وعلاقتها بجودة الخدمات الصحية. ○ تحليل مراحل الشراء وطرح المناقصات وتطبيقات النزاهة في كل مرحلة. ○ تطبيق معايير وإجراءات محددة لتعزيز النزاهة والشفافية في مشتريات القطاع الصحي. ○ تبني أساليب محددة لمكافحة الفساد المالي والإداري في مجال المشتريات في القطاع الصحي. ○ المساهمة في الحد من حالات الفساد والتلاعب في مجال المشتريات في القطاع الصحي. 			أهداف البرنامج التدريبي

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال لمكافحة الفساد: الجوانب المقارنة والتنفيذ العملي – AML/CFT and Anti-Corruption Compliance: comparative aspects and practical implementation			اسم البرنامج التدريبي
الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA)	المنظمة التي تم التعاون معها	25 يناير - 19 فبراير 2021	مدة البرنامج
5 موظفين حكوميين	عدد المتدربين	مدراء الإدارات في جهات حكومية مختصة	الفئة المستهدفة
<ul style="list-style-type: none"> ○ فهم أنماط غسل الأموال والفساد ○ معرفة أفضل الممارسات الدولية في تنفيذ مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال لمكافحة الفساد ○ المهارات في تنفيذ الامتثال في الشركات والمؤسسات المالية ○ المهارات في إنشاء أنظمة فعالة في إدارة الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الفساد ○ معرفة العناصر الرئيسية للامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد ○ مهارات في إجراء العناية الواجبة، وتحديد المالكين المستفيدين، والمعاملات والأنشطة المشبوهة، وتخفيف المخاطر من خلال تقديم الخدمات للأشخاص السياسيين الأكثر عرضة للفساد، وغيرهم من فئات الموظفين العموميين 			أهداف البرنامج التدريبي

نزاهة المشتريات في القطاع الصحي 2			اسم البرنامج التدريبي
أكاديمية قطر للمال والاعمال	الجهة/ المنظمة التي تم التعاون معها لإجراء التدريب	27-23 مايو 2021	مدة البرنامج
23 موظف حكومي	عدد المتدربين	مدراء الشؤون الادارية والمالية والمسؤولين عن المشتريات في القطاع الصحي	الفئة المستهدفة
<ul style="list-style-type: none"> ○ تقييم التقنية الصحية عند مراجعة العطاءات (Health Technology Assessment) ○ اعتماد نظام تمويلي لشراء المشتريات الطبية. ○ حوسبة القطاع الصحي (نظام المعلومات الصحية) (HIS) ○ تدوير وظائف المشتريات. ○ اعتماد نظام الضبط الداخلي لعمليات الشراء. ○ اتباع سياسات الإفصاح والشفافية. ○ معايير أداء خاصة بالمشتريات وانعكاساتها. ○ دور الاعلام والعلاقات العامة في تعزيز النزاهة والشفافية. 			أهداف البرنامج التدريبي

برنامج الامتثال القائم على القيمة وتطوير قواعد السلوك - A Value-Based Compliance Program and Developing Code of Conduct			اسم البرنامج التدريبي
الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA)	الجهة/ المنظمة التي تم التعاون معها لإجراء التدريب	22 فبراير - 12 مارس 2021	مدة البرنامج
2 موظف حكومي	عدد المتدربين	مدراء الادارات في جهات حكومية مختصة	الفئة المستهدفة
<ul style="list-style-type: none"> ○ خبرة عملية في تطوير مدونة سلوك سهلة الاستخدام وقائمة على القيمة تتجاوز كونها مجرد نص امتثال قانوني لتصبح مسألة ضرورة يتقاسمها جميع موظفي المنظمة. 			أهداف البرنامج التدريبي

تعزيز ثقافة إبلاغ عن المخالفات في المؤسسات الحكومية وكيفية التعامل معها			اسم البرنامج التدريبي
أكاديمية قطر للمال والاعمال	الجهة/ المنظمة التي تم التعاون معها لإجراء التدريب	11-7 مارس 2021	مدة البرنامج
25 موظف حكومي	عدد المتدربين	موظفي الشؤون القانونية والموارد البشرية	الفئة المستهدفة
<ul style="list-style-type: none"> ○ بيان المخالفات التي يجب التبليغ عنها. والآليات التي يمكن من خلالها الإبلاغ عن المخالفات. ○ القدرة على الأخذ بالمعايير الدولية في هذا الشأن. ○ وضع تصور لأفضل الوسائل في ضوء الممارسات الدولية المميزة في هذا المجال والواقع الفعلي لمؤسسات الدولة والتحديات التي واجهت لاكتساب الثقة في المنظومة المؤسسية. 			أهداف البرنامج التدريبي

تعزيز ثقافة إبلاغ عن المخالفات في المؤسسات الحكومية وكيفية التعامل معها			اسم البرنامج التدريبي
أكاديمية قطر للمال والاعمال	الجهة/ المنظمة التي تم التعاون معها لإجراء التدريب	30مايو - 3يونيو 2021	مدة البرنامج
26 موظف حكومي	عدد المتدربين	مديري ادارة الشؤون القانونية والموارد البشرية أو مساعديهم	الفئة المستهدفة
<ul style="list-style-type: none"> ○ بيان المخالفات التي يجب التبليغ عنها. والآليات التي يمكن من خلالها الإبلاغ عن المخالفات. ○ القدرة على الأخذ بالمعايير الدولية في هذا الشأن. ○ وضع تصور لأفضل الوسائل في ضوء الممارسات الدولية المميزة في هذا المجال والواقع الفعلي لمؤسسات الدولة والتحديات التي تواجهها لاكتساب الثقة في المنظومة المؤسسية. 			أهداف البرنامج التدريبي

دورة حول ميثاق سلوك ونزاهة الموظفين العموميين			اسم البرنامج التدريبي
هيئة الرقابة الإدارية والشفافية	الجهة المنظمة للتدريب	7 إلى 8 يوليو 2021	مدة البرنامج
40 موظف حكومي	عدد المتدربين	قيادات وزارة التجارة والصناعة	الفئة المستهدفة
<ul style="list-style-type: none"> ○ التعريف بميثاق سلوك ونزاهة الموظفين العموميين وآلية تفعيله وتطبيقه. 			أهداف البرنامج التدريبي

دورة حول ميثاق سلوك ونزاهة الموظفين العموميين			اسم البرنامج التدريبي
هيئة الرقابة الإدارية والشفافية	الجهة المنظمة للتدريب	8 إلى 12 أغسطس 2021	مدة البرنامج
70 موظف حكومي	عدد المتدربين	موظفي وزارة التجارة والصناعة	الفئة المستهدفة
<ul style="list-style-type: none"> ○ التعريف بميثاق سلوك ونزاهة الموظفين العموميين وآلية تفعيله وتطبيقه. 			أهداف البرنامج التدريبي

تعزيز ثقافة إبلاغ عن المخالفات لغير القانونيين			اسم البرنامج التدريبي
أكاديمية قطر للمال والاعمال	الجهة التي تم التعاون معها	19 - 23 سبتمبر 2021	مدة البرنامج
23 موظف حكومي	عدد المتدربين	<ul style="list-style-type: none"> ● مدراء العلاقات العامة ● مدراء التخطيط والجودة 	الفئة المستهدفة
<ul style="list-style-type: none"> ○ ان يُعرّف المخالفات الادارية تعريفاً دقيقاً. ○ أن يعرف المتدرب الفساد المالي والإداري تعريفاً دقيقاً. ○ أن يُفرق المتدرب بين المخالفات الإدارية والمخالفات التي تمثل فساداً مالياً إدارياً. ○ أثر الفساد المالي والإداري على النشاط الوظيفي. ○ أثر الفساد المالي والإداري على المجتمع. 			أهداف البرنامج التدريبي

اسم البرنامج التدريبي			دورة حول ميثاق سلوك ونزاهة الموظفين العموميين (10 دورات على مدى العام)
مدة البرنامج	(10 دورات على مدى العام)	الجهة المنظمة التي تم التعاون معها	معهد الإدارة العامة - ديوان الخدمة المدنية
الفئة المستهدفة	موظفي الجهات الحكومية	عدد المتدربين	أكثر من 150 موظف حكومي
أهداف البرنامج التدريبي	○ التعريف بميثاق سلوك ونزاهة الموظفين العموميين وآلية تفعيله وتطبيقه.		

اسم البرنامج التدريبي			إجراء التحقيقات المالية وجرائم الفساد وتطبيقات عملية عليها (الجزء الأول)
مدة البرنامج	4 - 5 أكتوبر 2021	المنظمة التي تم التعاون معها	مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات
الفئة المستهدفة	<ul style="list-style-type: none"> موظفو النيابة العامة موظفو وزارة الداخلية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال مصرف قطر المركزي وحدة المعلومات المالية الهيئة العامة للجمارك 	عدد المتدربين	42 موظف حكومي
أهداف البرنامج التدريبي	<p>○ شرح ومناقشة الأساليب والنظم والوسائل المختلفة المستعملة من قبل المجرمين لإخفاء أو تمويه مصادر مكاسبهم غير المشروعة مع التركيز على الفساد كجريمة أصلية.</p> <p>○ المناقشة التفصيلية لتدابير الامتثال في المصارف وغيرها من الكيانات ذات الصلة مع التركيز على كيفية استفادة وكلاء النيابة العامة والمحققين من المعلومات الواردة في وثائق الامتثال.</p> <p>○ قراءة وتحليل البيانات المصرفية، تقديم نظرة عامة، على أنواع الأدلة وتحليلها، تقديم لمحة عامة عن كيفية التعامل مع الأدلة المالية.</p> <p>○ والمصادقة عليها واستخدامها في الملحقات القضائية في قضايا الفساد.</p> <p>○ التعرف على الطرق التي يمكن للدولة ان تستخدمها لاسترداد الأموال.</p>		

اسم البرنامج التدريبي			دور مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد
مدة البرنامج	28 نوفمبر الى 2 ديسمبر 2021	الجهة التي تم التعاون معها	أكاديمية قطر للمال والاعمال
الفئة المستهدفة	رجال القانون من العاملين والاستشاريين في مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية	عدد المتدربين	15 محاميين
أهداف البرنامج التدريبي	<p>○ تعريف المشاركون على المقصود بالنزاهة، وبيان الوسائل التي يمكن من خلالها تعزيز وتفعيل أثر النزاهة في حماية المجتمع ومكافحة الفساد.</p> <p>○ بيان أثر التحلي بالنزاهة في دور مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية لإرساء قيم العدالة ومكافحة الفساد المالي والإداري.</p> <p>○ بيان العلاقة القانونية بين مكاتب المحاماة وأطراف المخالفات التي تمثل فساداً إدارياً ومالياً.</p> <p>○ بيان أنواع المخالفات المتعلقة بالنشاط القانوني لتلك المكاتب.</p> <p>○ بيان الوسائل والآليات القانونية المتاحة والتي يمكن من خلالها تفعيل دور مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية بدورها في حماية النزاهة ومكافحة الفساد.</p> <p>○ مدونات السلوك المهني للمحامين في ضوء المعايير الدولية.</p> <p>○ إرشادات مجموعة العمل المالي FATF للعاملين بالمهنة القانونية.</p> <p>○ واجبات المحامين نحو تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد في ضوء التشريعات القانونية.</p>		

مؤتمر دور الحوكمة في تفعيل نظم الرقابة بالجهات الحكومية وترشيد النفقات بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين (افتراضي)			اسم المؤتمر
10 مارس 2021	الجهة المشاركة في الحدث	جمعية المحاسبين القانونيين القطرية	مدة البرنامج
كافة الجهات الحكومية والقطاع الخاص	عدد المشاركين في المؤتمر	100 مشارك (تقريبي)	الفئة المستهدفة
❖ التعرف على كيفية تطبيق معايير الحوكمة ومكافحة الفساد للحفاظ على المال العام والعمل على ترشيد النفقات.			أهداف المؤتمر

لقاء علمي بعنوان ميثاق سلوك ونزاهة الموظفين العموميين بالتعاون مع معهد الإدارة العامة			اسم اللقاء
1 أبريل 2021	الجهة المشاركة في الحدث	وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية	مدة البرنامج
القيادات في الجهات الحكومية	عدد المشاركين في المؤتمر	62 (مدير - مساعد مدير - رئيس قسم)	الفئة المستهدفة
❖ التعرف على مواد ميثاق سلوك ونزاهة الموظفين العموميين وكيفية تطبيقه.			أهداف اللقاء

اللقاء الخاص لمنتسبي القيادات المستقبلية التابع لمركز قطر للقيادات حول ميثاق سلوك ونزاهة الموظفين العمومي.			اسم اللقاء
16 نوفمبر 2021	الجهة المشاركة في الحدث	ديوان الخدمة المدنية ومركز قطر للقيادات	مدة البرنامج
منتسبي برنامج القيادات المستقبلية	عدد المشاركين في المؤتمر	41 منتسب	عدد المشاركين في اللقاء
❖ التعرف على مواد ميثاق سلوك ونزاهة الموظفين العموميين وكيفية تطبيقه.			أهداف اللقاء

ندوة مفتوحة حول الاتجاهات العالمية في مكافحة الفساد (عن بعد)			اسم الندوة
9 ديسمبر 2021	الجهة المشاركة في الحدث	أكاديمية قطر للمال والاعمال	مدة البرنامج
ندوة مفتوحة	عدد المشاركين في الندوة	40	عدد المشاركين في اللقاء
❖ استعراض الممارسات والمعايير الدولية في مجال مكافحة الفساد والنزاهة العامة، وكذلك التوعية بأهمية النزاهة وانعكاساتها على التنمية.			أهداف اللقاء

ثالثاً: الدراسات والأبحاث

قامت هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بإعداد الدراسات والأبحاث التالية:

1- دراسة مسحية لمفاهيم النزاهة والشفافية لدى الشباب.

2- التعاون مع جامعة حمد بن خليفة لإجراء بحوث متعلقة بالنزاهة والشفافية في المجالات التالية:

a. إجراء دراسة مقارنة حول تجارب البلدان فيما يتعلق بعمليات إصلاح الأجهزة الحكومية، والجهود التي تستهدف ترسيخ مبادئ

الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، مع التركيز على البلدان التي احتلت تصنيفاً متقدماً على مؤشرات الفساد خلال العقد الماضي.

b. فهم الرقابة الإدارية والمالية والقانونية في المؤسسات الحكومية والوسائل الفعالة لتعزيز الرقابة المالية.

استضافت دولة قطر المؤتمر الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية عام 2015، والذي نتج عنه "إعلان الدوحة". حيث الجدير بالذكر ان دولة قطر كانت سباقة في الجهود الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة وما يرتبط بها من جرائم.

وبغية تحويل إعلان الدوحة إلى واقع ملموس، أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - بدعم مالي من دولة قطر - برنامجاً عالمياً طموحاً يهدف إلى مساعدة الدول على تحقيق أثر إيجابي ومستدام في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية ومنع الفساد وسيادة القانون. وتروج هذه المبادرة، التي تمتد على مدى أربع سنوات، لمجتمعات مسالمة وخالية من الفساد ومشاركة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال اتباع نهج يركز على الناس ويوفر سبل العدالة للجميع ويبنى مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

ويركز البرنامج العالمي على أربعة عناصر مترابطة :

التعليم من اجل العدالة - نزاهة القضاء - إعادة تأهيل السجناء - منع الجريمة من خلال الرياضة

إطلاق الجائزة السنوي للشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد:

وتقدم الجائزة سنويا في اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يوافق التاسع من ديسمبر، تكريما وتقديرا لمن ساهموا في الحملة العالمية لمكافحة الفساد، والتي يشرف عليها مركز حكم القانون في دولة قطر.

أطلقت الجائزة سنة 2016، وكانت أحد ثمرات التعاون بين مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بالدوحة -ROLACC مؤسسة مدعومة بالكامل من دولة قطر - ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC وكانت احتفالياتها الأولى في فيينا بالنمسا يوم 9 ديسمبر، من نفس العام، ودورتها الثانية في مقر الأمم المتحدة في جنيف في سويسرا في ديسمبر من عام 2017، والدورة الثالثة عُقدت في مركز بوتراجايا الدولي للمؤتمرات في ماليزيا في 7 ديسمبر عام 2018. والرابعة في مركز كيجالي للمؤتمرات في رواندا بتاريخ 9 ديسمبر 2019. لتكون جميع هذه الدورات مساهمة كبيرة في جهود الأمم المتحدة في مجال التوعية والتثقيف والإرشاد ونشر ثقافة النزاهة، وتسليط الضوء على محاربي الفساد في جميع أنحاء العالم. وقد رافق إقامة حفل تكريم الفائزين كل عام إقامة نُصب تذكاري على شكل يد ترفض الفساد. وقد أُقيم النُصب التذكاري الأول للجائزة في مقر الأمم المتحدة في فيينا عام 2016. وأُقيم النُصب التذكاري الثاني لها في مقابل مقر الأمم المتحدة في جنيف عام 2017.

أما النُصب التذكاري الثالث فقد أُقيم في العام 2018، وعلى ارتفاع 12 متراً في ساحة بوترا مقابل مكتب رئيس الوزراء الماليزي، ومسجد بوترا الشهر، في العاصمة الإدارية بوتراجايا في ماليزيا. وأقيم النصب الرابع امام قاعة مؤتمرات كيجالي برواندا. تطلب تحقيق أكبر عدد ممكن من أهداف الجائزة المتعددة، عدم اعتبارها جائزة واحدة، وتقسيمها إلى عدة جوائز تشمل عدة فئات. وذلك للمساعدة في دعم وحفز وتنفيذ أكبر عدد ممكن من أهدافها، وعدم اقتصر الدعم على هدف دون غيره، وتقديراً للجهود المتميزة في عديد المجالات المتنوعة، في إطار الجهود الدولية لمكافحة الفساد، وتمثل هذه الفئات في:

إنجاز العمر/ الإنجاز المتميز - الابتكار في مكافحة الفساد - إبداع الشباب وتفاعلهم لمكافحة الفساد - البحث والمواد التعليمية الأكاديمية.

الأنشطة المتعلقة بمنتهى الدوحة:

- تم إنشاء منتهى الدوحة في العام 2000، وهو منصة للحوار العالمي حول التحديات التي تواجه العالم.
- يشجع منتهى الدوحة على تبادل الأفكار وصياغة السياسات والتوصيات القابلة للتطبيق.

- يجمع منتدى الدوحة صانعي السياسات، ورؤساء الحكومات والدول، وممثلي القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، إيماناً بأن التنوع في الفكر يعزز كيفية التعامل مع التحديات المشتركة.
- منذ إنشائه، تناول المنتدى موضوعات هامة، وحضره رؤساء الدول والوزراء وقيادات من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. يستفيد المنتدى من الموقع الجغرافي المميز لمدينة الدوحة، والذي يشجع على استقطاب الناس إليها من جميع أنحاء العالم. وهو ما نتج عنه حضور مميز وتبادل فكري فريد من نوعه.

ومن أهم المنتديات التي تتعلق بمنع الفساد ومكافحته منتدى الدوحة 2019 :

- أطلق مسمى (الحوكمة في عالم متعدد الأقطاب) على منتدى الدوحة 2020.
- كمنتدى فكري ريادي، بحث منتدى الدوحة عام 2019 المواضيع التالية:
 - التوجهات والتكنولوجيا.
 - التجارة والاستثمار.
 - الموارد البشرية وانعدام المساواة.
 - الأمن وحوكمة الانترنت والدفاع.
 - المنظمات الدولية، المجتمع المدني، والفاعلين من غير الدول.
 - الثقافة والهوية.

استضافة المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد “غوباك”: ” GOPAC ”

استضافت دولة قطر المؤتمر العالمي السابع للبرلمانيين ضد الفساد في عام 2019، بمبادرة مشتركة من مجلس الشورى والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، إذ تعد منصة مهمة لتبادل الخبرات والتجارب والدروس المستفادة للبرلمانات المحلية في مواجهة الفساد، وأن مناقشاته ستعزز وتوسع من شبكة البرلمانيين ضد الفساد حول العالم.

جامعة قطر:

أ. تم اعتماد مقررات دراسية تتناول جانب الفساد والنزاهة في عدد من التخصصات مثل نظم المعلومات وأمن الحوسبة والاستثمار والأخلاق واخلاقيات المحاماة وإدارة الأعمال وغيرها، ومن أهمها:

مقرر قانون مكافحة الفساد-352 LAW C

يتناول هذا المقرر جرائم الفساد في التشريع القطري سواء اتخذ الفساد صورة الفساد الإداري وذلك في صورة جريمة الرشوة والجرائم الملحقة بها، أو اتخذ صورة الفساد المالي بالاعتداء على المال العام من خلال اختلاسه أو الاستيلاء عليه أو غير ذلك من صور الاعتداء. كما يتناول المقرر جرائم إساءة استعمال الموظف العام لوظيفته واستغلالها تحقيقاً لمصلحة شخصية له أو لغيره أو إضراراً بالغير دون وجه حق. ويتعرض المقرر كذلك لمفهوم الفساد وصوره في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وذلك من خلال مقارنة تلك الاتفاقيات مع النصوص العقابية في التشريعات القطرية التي تجرم الفساد للوقوف على مدى توافقها وكفائتها. وأخيراً، يتناول المقرر تحديد الأجهزة الرقابية في قطر ودورها في مكافحة الفساد، وآليات تعزيز النزاهة وإعمال مبدأ الشفافية.

يتناول هذا المقرر القواعد العامة التي تنطبق على الجرائم الاقتصادية وبيان طبيعتها وخصوصية أركانها والعقوبات المقررة لها. كما يتضمن القواعد التي تنظم الهيئات المختصة بالكشف عنها وتتبعها والتحقيق مع مرتكبيها ومحاكمتهم. ويتناول المقرر على وجه الخصوص دراسة جريمة غسل الأموال على الصعيدين الوطني والدولي، وجرائم حماية المستهلك والأسرار التجارية والتستر التجاري والغش في المعاملات التجارية والتهريب الجمركي وجرائم الإفلاس التجاري وجرائم المنافسة غير المشروعة والممارسات الاحتكارية.

ب. السياسات المؤسسية الأكاديمية والطلابية تم اعتمادها ونشرها على موقع الجامعة من منطلق قيم الجامعة فيما يخص النزاهة والشفافية والمصادقية – الروابط:

- • رابط ميثاق النزاهة الجامعي
- • شكاوى وتظلمات الطلبة
- • دليل عضو هيئة التدريس
- • دليل الطالب
- • سياسات وإجراءات

ت. عقد ورش وحلقات نقاش حول هذه الجوانب:

- • ندوة علمية حول مكافحة الفساد
- • إطلاق المسابقة الثانية لمكافحة الفساد
- • اعتماد كرسي استاذية لمكافحة الفساد
- • اتفاقية تعاون بين الجامعة والمعهد الأمريكي لمكافحة الفساد
- • تنظيم وعقد المؤتمر الدولي حول الجريمة المنظمة والإرهاب
- • توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة الرقابة الإدارية والشفافية
- • ورشة عمل حول النظام القانوني المتعلق ببناء منشآت كأس العالم
- • تطوير برنامج تدريبي حول مكافحة تمويل الإرهاب
- • عقد مؤتمر دولي حول القانون والرياضة
- • ندوة حول كيفية التحقق من الأخبار المضللة
- • مشاركة الجامعة بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر حول الجريمة والعقاب

ث. مؤتمرات وندوات شاركت بها جامعة قطر:

- • النزاهة الأكاديمية
- • الرقابة الإدارية ومكافحة الفساد
- • مكافحة الفساد في المنطقة العربية- آفاق وتحديات
- • ورشة: كيف يمكن مناقشة النزاهة الأكاديمية خلال الفصل الأول
- • مكافحة الفساد العالمي

- • اليوم العالمي لمكافحة الفساد
- • إطلاق ماجستير في النزاهة ومكافحة الفساد
- • البحث في النزاهة الالكترونية
- • المعركة في وجه الفساد
- • مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية
- • منتدى قطر الثالث للقانون ومكافحة الفساد- سيادة القانون- السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة

مركز حكم القانون ومكافحة الفساد:

إن مكافحة الفساد طالما تتواصل تحت السطح، بعيداً عن أعين العامة، حيث من المعتاد ألا يفتن أحد أو يلحظ ورش العمل التي تجمع الممارسين من كافة بقاع العالم، والدورات التدريبية المصممة لرفع الوعي العام بآثار وأضرار الفساد، فضلاً عن الجهود الساعية لبناء القدرات في الدول المتقدمة والنامية على حد السواء وبالتالي تمر تلك المساعي مرور الكرام. وحتى العاملين في المجالات ذات العلاقة بمكافحة الفساد غير مدركين للنطاق الشامل الذي تغطيه المشاريع الدولية والإقليمية التي يتم تنفيذها حولهم للحد من أخطار الفساد وآثاره السلبية. ومنذ عام 2011 أنشأت دولة قطر مركز حكم القانون ومكافحة الفساد لتغيير ما سبق والقيام بالتعاون مع مكاتب الأمم المتحدة المتخصصة بدعم كافة أنشطتها المتعلقة بسيادة القانون ومكافحة الفساد.

وقد قام المركز بدور بارز في هذا الإطار منذ نشأته عام 2011 وحتى تاريخه كان من بينها :

- تقديم درجة الماجستير في موضوع الحوكمة ومكافحة الفساد بالتعاون مع جامعه ساسكس البريطانية وتخرج منه دفعتين حتى تاريخه من المتخصصين في مجال مكافحة الفساد
- تقديم العديد من الدورات التدريبية للموظفين العموميين داخل دولة قطر حول موضوع مكافحة الفساد ومحاربة الفساد في المشتريات العمومية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة الالكترونية. كل تلك الدورات قدمت بالتعاون مع الأمم المتحدة والهدف منها دعم قدرات الموظفين العموميين في دولة قطر.
- كذلك تم تقديم العديد من الدورات التدريبية وورش العمل لدول الشرق الأوسط وأفريقيا بهدف دعم قدراتها في مجال تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- قام المركز كذلك بإنشاء كرسي مكافحة الفساد لتدريس المنهج المتعلق بموضوع مكافحة الفساد في عدد من الجامعات داخل دولة قطر وخارجها.
- عقد المركز العديد من المؤتمرات والندوات التثقيفية حول موضوع مكافحة الفساد والموضوعات المتعلقة به
- أصدر مركز حكم القانون ومكافحة الفساد منذ شهر مارس 2018 مجلة أكاديمية هي المجلة العلمية لحكم القانون ومكافحة الفساد وهي مطبوعة تصدر بصفة نصف سنوية باللغتين العربية والإنجليزية، وتعد الدورية العلمية الأولى من نوعها التي تغطي هذين المجالين وتبحث عن أوجه الترابط بينهما. وتعتبر المجلة مزدوجة التعمية الخاضعة لمراجعة النظراء بمثابة مرجع للأكاديميين وتعتبر منصة لجميع الخبراء في مجال حكم القانون ومكافحة الفساد حيث يقوم على إدارة وقيادة المجلة نخبة متنوعة من المسؤولين والأكاديميين الدوليين.

ثالثاً: المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات المتعلقة بمنع الفساد من الإعلان السياسي للجمعية العامة للأمم المتحدة

1- الفقرة (1-2-3) من الإعلان السياسي:

أولاً: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد :

أ. تم إعداد الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية (٢٠١٩-٢٠٢٢) وفقاً لمنهج تشاركي انطلق من القرار الأميري رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ بإعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية والشفافية الذي كلف الهيئة في البند رقم (٣) من المادة رقم (٥) بمسؤولية " وضع استراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة والشفافية، والعمل على تنفيذها بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة ."

ب. تم رفع الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية المنقحة (2022-2026) للاعتماد.

ثانياً: استراتيجية غسل الأموال ومكافحة الإرهاب :

بهدف تخفيف المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، قامت اللجنة الوطنية حالياً على تبني استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح للفترة 2020-2025 تشمل ستة أهداف استراتيجية بالاستناد إلى مخرجات عملية التقييم. وتنبثق عن هذه الاستراتيجية خطة عمل وطنية تتضمن كافة الجهات الوطنية المعنية لمعالجة مواطن الضعف وتعزيز نظام مكافحة في الدولة. تتمثل أهداف الاستراتيجية الستة فيما يلي:

- I- مواصلة التحريات الاستراتيجية بشأن التدفقات المالية المحلية والدولية والحد من المخاطر المرتبطة.
- II- مكافحة التمويل غير المشروع من خلال التحقيقات والملاحقات القضائية الصارمة ومصادرة متحصلات الجريمة.
- III- مكافحة التمويل غير المشروع من خلال الرقابة الفعالة وإنفاذها.
- IV- تعزيز الشفافية تجاه المستفيد الحقيقي.
- V- تعزيز جمع وتحليل الإحصائيات على المستوى الوطني.
- VI- بناء قدرات الجهات الوطنية لمكافحة التمويل غير المشروع.

ثالثاً: الخطة الاستراتيجية لديوان المحاسبة للسنوات 2019-2023

تهدف استراتيجية ديوان المحاسبة إلى:

- 1- تفعيل دور الجهاز الرقابي.
- 2- استمرارية تطوير وتفعيل الإدارات والوحدات التنظيمية بموجب الهيكل التنظيمي الجديد لتواكب العمل على استقطاب وتطوير الكادر البشري وآليات العمل الداخلية والسياسات والإجراءات والأنظمة المعتمدة.
- 3- تعزيز التعاون والتواصل فيما بين ديوان المحاسبة والجهات التالية:
 - a. لجهات الخاضعة للرقابة.
 - b. المنظمات والجمعيات المهنية والإقليمية والدولية الخاصة بالرقابة الحكومية والتدقيق والمحاسبة والأجهزة الزميلة.
 - c. دواوين المحاسبة والأجهزة العليا للرقابة للأجهزة النظرية.
 - d. المجتمع.

2- الفقرة (4) من الإعلان السياسي:

هيئة الرقابة الإدارية والشفافية هي الجهة المناط بها العمل على تنفيذ الالتزامات المترتبة على دولة قطر والناجمة عن تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حسب القرار الأميري رقم (6) لسنة 2015 .

هناك هيئات أخرى تشارك في عملية منع الفساد ومكافحته، فبالإضافة إلى دور الهيئة الوقائي، توجد أدوار متعددة لجهات إنفاذ القانون والتحقيق والقضاء لاسيما بعد ارتكاب الفعل المجرم مثل النيابة العامة ووزارة الداخلية والمجلس الأعلى للقضاء، كما تشترك جهات أخرى في عملية تبادل المعلومات ذات الصلة بجرائم الفساد كوحدة المعلومات المالية، أو جهات لوضع الاستراتيجيات والتنسيق بشأن بعض المحاور الهامة لمكافحة الفساد، مثل دور اللجنة الوطنية في مكافحة غسل الأموال، وهناك جهات مختصة بشؤون الموظفين في القطاع العام وجهات مختصة بشؤون المشتريات العمومية مثل دور ديوان المحاسبة وفقاً لأحكام القانون رقم (11) لسنة 2016 بشأن ديوان المحاسبة في مراقبة المناقصات والمزايدات ولجانها في الدولة.

3- الفقرة (5،10،11) من الإعلان السياسي:

يعد قانون رقم (24) لسنة 2015 بإصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات المعدل بالمرسوم بقانون رقم (18) لسنة 2018، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (16) لسنة 2019 هو الإطار القانوني المنظم للمشتريات العمومية بالوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والهيئات والمؤسسات العامة.

وقد نصت المادة (7) من القرار الأميري رقم (16) لسنة 2014 بتعيين اختصاصات الوزارات (عُدلت بموجب قرار أميري (9/2019): "تختص وزارة المالية بالإشراف على النشاط المالي والاقتصادي وتوجيهه، واقتراح أهداف وأدوات وبرامج السياسات المالية والاقتصادية ومراجعتها بما يتفق مع متطلبات التنمية الوطنية، والإشراف على سياسات الائتمان والمشتريات الحكومية والديون العامة، وتوفير الموارد المالية، وعقد القروض العامة وتحصيل الإيرادات العامة، ومسك حسابات الدولة، وإعداد الموازنة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها، وإعداد الحساب الختامي للدولة، والتدقيق على أوجه الصرف في طلبات الدفع والتسويات الخاصة بالجهات الحكومية."

ويقوم نظام المشتريات العمومية في دولة قطر على الشفافية والتنافس وعلى معايير موضوعية في اتخاذ القرارات، حيث نصت المادة (3) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات على أنه "تخضع المناقصة العامة لمبادئ العدالة والعلانية والمساواة وتكافؤ الفرص وحرية المنافسة والشفافية والقيمة مقابل الثمن."

ويسمح قانون تنظيم المناقصات والمزايدات لأي شركة سواء كانت محلية أم أجنبية بالمشاركة في المناقصات التي تطرحها الجهات الحكومية.

وبصفة عامة، فإن الأصل العام لترسية المناقصات هي أن تكون الترسية على الشركة التي قدمت أقل سعر إجمالي إذا كان مستوفياً لجميع الشروط ومطابقاً للمواصفات الفنية المطلوبة، وأجاز القانون الترسية على الشركة صاحبة السعر الأعلى من أقل الأسعار مباشرة في حالتين فقط وهما:

○ إذا كانت أسعار أقل العطاءات منخفضة بصورة غير واقعية ولا تدعو للاطمئنان.

○ إذا كانت مستويات الجودة المقدمة من العطاءات متباينة، وكان الفرق بين السعر الأقل والسعر الأعلى ضئيلاً بالقياس إلى فارق الجودة.

وقد حددت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات القطري الإجراءات المستخدمة لتحديد شروط المشاركة في مناقصة ما، وعلى وجه الخصوص ما يلي:

○ معايير الاختيار وإرساء العقود

○ أحكام تتيح لمقدمي العروض المحتملين وقتاً كافياً لإعداد عروضهم وتقديمها.

○ وسائل واجراءات الإعلان عن قرارات الشراء ونشرها

○ الأسباب المسموح بها لرفض العروض.

○ الحالات التي تسمح بإجراء تغييرات في قواعد المناقصة، أو معايير الترسية

وقد حدد نظام المشتريات العمومية القطري الحالات التي تجيز استخدام أساليب الشراء الأخرى غير إجراءات المناقصة العلنية في الفصل الخاص بطرق التعاقد وأحكامه بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم (24) لسنة 2015 المعدل.

كما تضمن نظام المشتريات العمومية القطري آليات للتظلم من عدم اتباع القوانين واللوائح والإجراءات المعمول بها، حيث نصت المادتان (37)، و(38) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات على إنشاء لجنة فض المنازعات الخاصة بتطبيق أحكام القانون واختصاصات تلك اللجنة.

وقد وضع المشرع في المادة رقم (33) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمادة (16) من اللائحة التنفيذية للقانون مجموعة من الضوابط تتعلق بمنع تعارض المصالح، حيث حظر على موظفي الجهة الحكومية، ممن يتولون مهام واختصاصات وظيفية تتعلق بالتعاقدات التي تجريها هذه الجهة، أن يكون لأي منهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في تلك التعاقدات، كما لم يجز أن يكون أيّ منهم شريكاً لأحد المناقصين أو المزايدين أو وكيلاً عنه أو عضواً في مجلس إدارته أو موظفاً لديه، وأوجب عليهم في هذه الحالة التصريح بأي مصلحة لهم قد تتداخل مع طبيعة اختصاصاتهم المشار إليها.

وتقوم إدارة تنظيم المشتريات الحكومية بوزارة المالية بمراقبة الالتزام بقواعد إرساء وتنفيذ العقود العامة، وفق الاختصاصات الواردة بالمادة (8) من القرار أميري رقم (10) لسنة 2019 بالهيكل التنظيمي لوزارة المالية.

وقد تم صياغة قانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم (24) لسنة 2015 المعدل، ولائحته التنفيذية، على المبادئ التي تبناها قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي وهي العدالة والعلانية والمساواة وتكافؤ الفرص وحرية المنافسة والشفافية والقيمة مقابل الثمن ونص المشرع على تلك المبادئ صراحة في المادة رقم (2) من القانون.

وتوفر وزارة المالية عبر بوابة المشتريات الحكومية على موقعها الإلكتروني مجموعة كبيرة من الخدمات تم ذكرها في الجزء الأول من هذا التقرير.

كما تتولى إدارة الحسابات والخزانة العامة بوزارة المالية مهمة متابعة ومراجعة حسابات الجهات الحكومية بالدولة وفق الاختصاصات الواردة بالقرار الاميري رقم (10) لسنة 2019 بالهيكل التنظيمي لوزارة المالية.

يتضمن الإطار القانوني القطري تدابير مناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية، بما يشمل إجراءات لاعتماد الميزانية الوطنية، حيث تشمل الموازنة العامة للدولة كافة الإيرادات والمصروفات المقدر انفاقها دون إغفال أي جزء منها، وذلك وفق ما نص عليه قانون رقم (2) لسنة 2015 بإصدار قانون النظام المالي للدولة والذي نص على أنظمة وآليات إعداد واعتماد الموازنة العامة للدولة.

المادة (8)

"تشتمل الموازنة العامة للدولة على جميع الإيرادات المقدر تحصيلها، والمصروفات المقدر إنفاقها بواسطة الوحدات المالية الحكومية، دون إغفال أي جزء منها، أو إجراء مقاصة فيما بينها، أو تخصيص موارد معينة لنفقات معينة، ويجب أن تكون الإيرادات والنفقات محددة وواضحة ودقيقة، ويتم إعداد واعتماد الموازنة العامة للدولة عن سنة مالية واحدة."

كما تتولى السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الشورى اعتماد وإقرار تلك الموازنة بعد مراجعتها وفق ما نص عليه الدستور الدائم لدولة قطر، وفق النصوص التالية:

"يتولى مجلس الشورى سلطة التشريع، ويقر الموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية، وذلك على الوجه المبين في هذا الدستور."

"تكون مدة دورة انعقاد المجلس ثمانية أشهر في السنة على الأقل. ولا يجوز فض دور الانعقاد قبل اعتماد موازنة الدولة."

"يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشورى قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية، ولا تعتبر نافذة إلا بإقراره لها.

ويجوز لمجلس الشورى أن يعدل مشروع الموازنة بموافقة الحكومة، وإذا لم يتم اعتماد الموازنة الجديدة قبل بدء السنة المالية عُمل بالموازنة السابقة إلى حين إقرار الموازنة الجديدة.

ويحدد القانون طريقة إعداد الموازنة، كما يحدد السنة المالية."

ويتم إتاحة المعلومات عن الموازنة العامة لعامة الناس بدولة قطر، حيث يصدر قانون سنوي باعتماد الموازنة العامة للدولة وفقاً لأحكام المادة (15) من قانون النظام المالي للدولة والتي تنص على أنه:

"يكون اعتماد الموازنة العامة للدولة بموجب قانون، وتتولى الوزارة عرض المشروع النهائي للموازنة العامة للدولة، متضمنة إجمالي الأبواب والقطاعات الرئيسية، مرفقاً به مشروع قانون اعتمادها، على مجلس الوزراء لاعتماده.

ويتضمن مشروع قانون اعتماد الموازنة العامة للدولة المبالغ الإجمالية المخصصة إيراداً ومصروفاً ومقدار الفائض أو العجز المقدر."

كما يتم إتاحة الموازنة العامة للدولة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية مبيناً بها الميزانية المخصصة لكل قطاع من قطاعات الدولة، عبر الرابط التالي:

<https://www.mof.gov.qa/ar/Pages/StateBudget.aspx2020>

وتخضع الموازنة العامة للمناقشة والمراجعة بمجلس الشورى قبل الاعتماد باعتباره ممثلاً ومشاركاً عن عامة الناس.

ويتوجب على كافة الجهات الحكومية الإبلاغ عن الإيرادات والنفقات، وإعداد التقارير ذات الصلة بكيفية التصرف في الموازنات المخصصة لكل جهة، حيث يتم الإبلاغ عن الإيرادات متى ما تم تحويل المبلغ في حساب الدولة، وذلك بتسجيل سند قبض وإرساله لقسم تحصيل الإيرادات الحكومية.

وفي حال إخفاق تلك الجهات في الإبلاغ عن كل الإيرادات والنفقات، أو عدم الإبلاغ في الوقت المناسب، يتم وقف تدفقاتهم النقدية ومخاطبتهم بشكل رسمي من قبل وزارة المالية.

وتتم عملية المراجعة للميزانية الوطنية، فضلاً عن عملية الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة بصفة أساسية، من خلال ما يلي:

- التأكد من صحة بيانات الموازنة المعتمدة لتفادي أي عجز في المستقبل وذلك عن طريق مناقشة تقديرات الموازنة العامة للدولة في ضوء ما تضع الجهات الحكومية من مؤشرات ومعايير لأدائها الفعلي ونتائجها ومخرجاتها ومدى تحقيقها لمشاريعها.
- دراسة طلبات الاعتمادات والموافقات حسب الأولويات ومراجعته تقييم البنود والتأكد من أن تقديرات الموازنة مناسبة ومناقشة تفاصيل احتياجات الجهات الفعلية لتحقيق كفاءة الإنفاق وإنفاق الموارد المالية بشكل أمثل.

- الرقابة على الصرف من قبل إدارة الرقابة المالية وتماشي تنفيذ الموازنة مع القوانين والإجراءات المتبعة.
- مراجعة ديوان المحاسبة.

الرقابة المالية لديوان المحاسبة:

- تنصب الرقابة المالية لديوان المحاسبة على مراقبة إيرادات الدولة ومصروفاتها من خلال مراقبة البيانات والعمليات المالية المتعلقة بنشاط الجهات الحكومية والجهات المشمولة برقابة الديوان في المادتين (4،5) من القانون رقم (11) لسنة 2016 بشأن ديوان المحاسبة، وإبداء الرأي الرقابي والملاحظات الرقابية بشأنها، بما في ذلك الإجراءات والتصرفات المالية، وذلك بهدف تحقيق أهداف الديوان المبينة في المادة (3) من القانون المذكور.
- من هذا المنظور يمكن اعتبار هذا القانون أحد القوانين التي تخدم نتائجها في مجال تنظيم المحاسبة المالية الحكومية في دولة قطر، وذلك من ناحيتين أساسيتين:

أولاً: التحقق من مدى الالتزام

ثانياً: المراجعة المالية والقانونية

4- الفقرة (6،7) من الإعلان السياسي:

يعد قانون رقم (15) لسنة 2016 بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (32) لسنة 2016 هو الإطار القانوني الرئيسي الذي ينطبق على الموظفين العموميين بالوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والهيئات والمؤسسات العامة.

قواعد التعيين والترقية وتضارب المصالح

وقد تضمن ذلك الإطار القانوني كافة قواعد تعيين وتشغيل المستخدمين المدنيين واستبقائهم وترقيتهم، وغيرهم من الموظفين العموميين غير المنتخبين، وقد كفل ذلك الإطار القانوني الشفافية والإنصاف في عملية التعيين.

تضمن الإطار القانوني القطري إجراءات تتعلق بالتعيين في الوظائف العليا والتي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة، بما في ذلك حظر تعارض المصالح وإمكانية الكشف المبكر عن التضارب المحتمل بين المصلحة العامة ومصصلحة الموظف الخاصة أو مصلحة الأشخاص المرتبطين به، وذلك على النحو التالي:

- 1- المادة (15) من قرار وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية رقم (51) لسنة 2017 بإصدار دليل وصف وتصنيف وترتيب الوظائف العامة
- 2- الملحق رقم (1) من دليل وصف وتصنيف وترتيب الوظائف العامة المشار إليه الوظائف القيادية ومتطلبات شغلها.
- 3- المادة 80، 81 من قانون رقم (15) لسنة 2016 بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية.
- 4- أشار الدستور في المادة 115 منه على منع تضارب المصالح لأعضاء مجلس الشورى فيما يخص استغلال العضوية لمصلحته الخاصة او لمصلحة من تربطه به علاقة خاصة
- 5- المادة (22) من مرسوم بقانون رقم (13) لسنة 2009 بشأن السلكين الدبلوماسي والفنصلي.
- 6- المادة 33 من قانون رقم (24) لسنة 2015 بإصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات.

7- المادة 46 من قانون رقم (11) لسنة 2016 بشأن ديوان المحاسبة.

8- المادة 122 من لائحة موظفي ديوان المحاسبة.

9- المادة 20،19 من قانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية.

10- المواد 101،100،98 من قانون رقم (13) لسنة 1990 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية.

11- شروط التعيين في قانون رقم (10) لسنة 2002 بشأن إنشاء النيابة العامة.

وأعدت كذلك هيئة الرقابة الإدارية والشفافية مسودة قانون مكافحة تضارب المصالح، حيث تم اخذ موافقة مجلس الورا على القانون، والآن في طور المراجعة النهائية لدى مجلس الشورى.

معدلات رواتب الموظفين

بالنظر إلى معدل الرواتب للموظفين العموميين بدولة قطر وفقاً للجدولين رقمي (1)، (2) المرفقين بقانون الموارد البشرية المدنية الصادر بالقانون رقم 15 لسنة 2016، يتضح أن الأجور منصفة بالنظر إلى مستوى النمو بالدولة، كما أن رواتب الموظفين داخل الجهات الحكومية من أعلى المداخيـل بالمنطقة العربية والعالم أيضاً.

ويمنح أيضاً الموظف العام، بالإضافة إلى راتب الدرجة المسكن عليها وفقاً لمؤهله ومدة خبرته، علاوات وبدلات ومزايا وظيفية أخرى على النحو المذكور في قانون رقم (15) لسنة 2016 بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (32) لسنة 2016.

اعتمدت دولة قطر العديد من البرامج التعليمية والتدريبية لتمكين الموظفين العموميين من الوفاء بمتطلبات الأداء الصحيح والمشرف والسليم للوظائف العمومية، كما وفرت لموظفيها التدريب المتخصص والمناسب من أجل إذكاء وعيهم بمخاطر الفساد اللازمة لأداء وظائفهم، من خلال ما يلي:

تدريب الموظفين العموميين

ويعد تدريب الموظفين العموميين أحد ركائز الإطار القانوني المتعلق بالوظيفة العامة، وما يتضمنه ذلك من البرامج التدريبية ذات الصلة بتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد للوظائف الأكثر عرضة للفساد، ويتضح ذلك من خلال النصوص القانونية والممارسات التالية:

1- المادة 30-32 من قانون رقم (15) لسنة 2016 بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية.

2- المادة 51-52 من قرار مجلس الوزراء رقم (32) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية المدنية.

وقد تم ذكر عدد من البرامج التدريبية التي تم عقدها في الجزء الرابع من هذا التقرير الخاصة بالتحديات والممارسات الجيدة في مجال التوعية والتثقيف والتدريب والبحث في مجال مكافحة الفساد.

وتُعنى عدد من المؤسسات الحكومية الأخرى بدولة قطر بتعليم وتدريب الموظفين العموميين على المسائل المتعلقة بالنزاهة والفساد، وعلى نطاق واسع، ما يتعلق بمهام وظائفهم والمهارات اللازمة باعتباره موظفاً عمومياً، ومنها:

○ معهد الإدارة العامة ويقدم برامج تدريبية في مجال :

- النزاهة والشفافية
- الرقابة الإدارية
- التنمية الوطنية والحكومة الرشيدة
- اخلاقيات الوظيفة العامة

○ ديوان المحاسبة ويقدم برامج تدريبية في مجال التدقيق الداخلي

○ اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقدم برامج تدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال

○ مركز الدراسات القانونية والقضائية ويقدم برامج تدريبية متخصصة للقضاة وأعضاء النيابة العامة والموظفين القانونيين بالأجهزة الحكومية وقد حدد الإطار القانوني القطري عدد من المعايير الواجب توافرها لضمان تحقيق الاستفادة القصوى من البرامج التدريبية، حيث تقوم الجهة الحكومية بتحليل الاحتياجات التدريبية بالتنسيق مع الوحدات الإدارية المعنية، لتحديد القدرات والكفاءات ومستوى المهارات والمعرفة اللازمة لتمكين الموظف من تحسين أدائه بما يحقق أهداف الجهة الحكومية.

كما يعد اجتياز البرامج التدريبية، بما يشمل البرامج ذات الصلة بمكافحة الفساد، أحد العناصر الأساسية لتقييم أداء الموظفين العموميين وترقياتهم، علاوة على العواقب التي قد تترتب على الإخفاق أو التخلف عن أداء تلك البرامج.

تعزيز النزاهة والشفافية للموظفين العموميين

تعد مسألة تعزيز قيم النزاهة والأمانة والمسؤولية لدى الموظفين العموميين أحد الأهداف الرئيسية للإطار القانوني القطري، ويتضح ذلك جلياً فيما ورد بالفصل العاشر المواد 79-81 من قانون الموارد البشرية المدنية رقم 15 لسنة 2016 والخاص بالواجبات الوظيفية والأعمال المحظورة للموظف العام كما تضمن قرار رئيس ديوان المحاسبة رقم (109) لسنة 2010 بإصدار لائحة شؤون موظفي ديوان المحاسبة ذات الالتزامات السابقة، حسب ما ورد بالفصل العاشر والخاص بالواجبات الوظيفية والأعمال المحظورة على موظفي ديوان المحاسبة.

وقد كان تعزيز قيم النزاهة والأمانة والمسؤولية من المحاور الأساسية في عدد من القوانين الخاصة التي تنظم عمل فئات معينة من الموظفين العموميين، وذلك على النحو التالي:

- 1- ما نص عليه قانون رقم (10) لسنة 2003 بإصدار قانون السلطة القضائية فيما يتعلق بواجبات القضاة في المواد (41-46).
- 2- ما نص عليه قانون رقم (10) لسنة 2002 بشأن النيابة العامة في شأن واجبات أعضاء النيابة العامة في المواد (25-30).
- 3- ووفقاً للإطار القانوني القطري، يؤدي عدد من أصحاب الوظائف والمناصب العمومية اليمين بأن يتحلوا بالأمانة والصدق والنزاهة، وذلك قبل مباشرة مهام منصبهم، وذلك على النحو التالي:
 - يؤدي القاضي قبل مباشرة مهام منصبه يميناً وفقاً للمادة 40 من القانون رقم (10) لسنة 2003 بإصدار قانون السلطة القضائية
 - كما يؤدي رئيس ديوان المحاسبة قبل مباشرة مهام منصبه يميناً وفقاً للمادة 45 من القانون رقم (11) لسنة 2016 بشأن ديوان المحاسبة
 - كما يؤدي أعضاء مجلس الشورى قبل مباشرة أعمالهم أمام المجلس، وفي جلسة علنية اليمين التالية وفقاً للدستور الدائم لدولة قطر.
 - ويؤدي رئيس وأعضاء المجلس البلدي المركزي قبل مباشرة أعمالهم، وفقاً للقانون رقم (12) لسنة 1998 بتنظيم المجلس البلدي المركزي
- 4- ويتيح الإطار القانوني القطري منح عدد من الحوافز والمكافآت لتحفيز الموظفين العموميين ممن يتحلون بقيم النزاهة والأمانة والمسؤولية، حيث نصت المادة (44) من قانون الموارد البشرية المدنية رقم 15 لسنة 2016

مدونات سلوك الموظفين

قامت دولة قطر بإصدار ميثاق نزاهة الموظفين العموميين بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في 2019/11/14، وصدر قرار مجلس الوزراء رقم 18 لسنة 2020 بإصدار ميثاق سلوك ونزاهة الموظفين العموميين، والذي يعد مدونة تتضمن المعايير السلوكية لكافة الموظفين العموميين، وقد تم صياغة ميثاق نزاهة الموظفين العموميين في ضوء أفضل الممارسات وبعد الإحاطة بعدد من مدونات السلوك الإقليمية والدولية، ومنها، المدونة الدولية لقواعد

سلوك الموظفين العموميين، ومعايير السلوك للخدمة المدنية الدولية، وأخذاً في الاعتبار باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد تضمن الميثاق مواد تتعلق بأهدافه، والمبادئ والقيم التي يستند عليها.

وقد أصدر المجلس الأعلى للقضاء القرار رقم (8) لسنة 2020 باعتماد مدونة لقواعد السلوك القضائي اشتملت على (53) مادة تنظم كافة معايير السلوك القضائي متفقة مع المعايير الدولية لتعزيز استقلال ونزاهة السلطة القضائية.

5- الفقرة (8) من الإعلان السياسي:

- نص الدستور الدائم لدولة قطر باستقلال السلطة القضائية، حيث نص في الفصل الخامس منه (السلطة القضائية) على استقلال القضاء ونزاهتهم، وتم تنظيم ذلك من خلال القانون رقم (10) لسنة 2003 بإصدار قانون السلطة القضائية.

- كما أصدر المجلس الأعلى للقضاء القرار رقم (8) لسنة 2020 باعتماد مدونة لقواعد السلوك القضائي اشتملت على (53) مادة تنظم كافة معايير السلوك القضائي متفقة مع المعايير الدولية لتعزيز استقلال ونزاهة السلطة القضائية تتسق مع توصيات الشبكة العالمية للنزاهة القضائية .

- ويتم حالياً الإعداد الختامي للتفاوضي مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة لافتتاح واستضافة مركز أمني معني بالبحث والتدريب بشؤون النزاهة القضائية في الدوحة.

- كما تضمن الإطار القانوني القطري العديد من التدابير المتبعة لزيادة الشفافية والمساءلة فيما يتعلق باختيار أعضاء السلطة القضائية، وتعيينهم، وتدريبهم، وإدارة أدايتهم، وانتهاءً بعزلهم عن المنصب القضائي .

- كما نص الدستور القطري على استقلالية جهاز النيابة العامة ونزاهته وفقاً لنص المادة (136)، كما وتم تنظيم ذلك من خلال القانون رقم (10) لسنة 2002 بشأن النيابة العامة.

6- الفقرة (9) من الإعلان السياسي:

يرجع تاريخ مجلس الشورى في قطر إلى عام 1972م، حينما صدر النظام الأساسي المؤقت المعدل في 19 أبريل 1972م لتنظيم هيكل ومؤسسات الدولة الحديثة، ومن بينها مجلس الشورى.

يتألف مجلس الشورى الحالي من خمسة وأربعين عضواً، وينص دستور دولة قطر على انتخاب ثلاثين منهم عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، ويعين الأمير الأعضاء الخمسة عشر الآخرين من الوزراء أو غيرهم، وتنتهي عضوية المعينين في مجلس الشورى باستقلالهم أو إعفائهم.

يتولى مجلس الشورى سلطة التشريع، ويقر الموازنة العامة، كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية، ويختص المجلس بمناقشة واقتراح العديد من المسائل، من أهمها ما يلي:

- مشروعات القوانين، والمراسيم بقوانين، التي تحال إليه من مجلس الوزراء.
- السياسة العامة للدولة في النواحي السياسية والاقتصادية والإدارية، التي تحال إليه من مجلس الوزراء.
- شؤون الدولة في المجالات الاجتماعية والثقافية بوجه عام والحالة إليه من مجلس الوزراء أو تم النظر فيها من قبل أعضاء المجلس.
- مشروع ميزانية المشروعات الرئيسية العامة.
- مشروع ميزانية المجلس وحسابه الختامي.
- متابعة أنشطة الدولة وإنجازاتها في شأن جميع المسائل، سواءً أحييت إليه هذه المسألة من مجلس الوزراء، أم نظرها من تلقاء نفسه.

- توجيه الأسئلة للوزراء بقصد استيضاح أمر معين يتعلق بشأن من الشؤون التي تدخل في اختصاصهم.
- توجيه الاستجابات إلى الوزراء في الأمور الداخلة في اختصاصهم.
- إبداء الرغبات للحكومة في المسائل العامة.

يعقد المجلس دور انعقاده السنوي العادي ثمانية أشهر في السنة بدعوة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى خلال شهر أكتوبر من كل عام، ويفتح الأمير أو من ينيبه دور الانعقاد السنوي لمجلس الشورى ويلقي فيه خطاباً شاملاً يتناول فيه شؤون البلاد.

يدعو سمو الأمير بمرسوم مجلس الشورى لاجتماع غير عادي في حالة الضرورة، أو بناءً على طلب أغلبية أعضاء المجلس، ولا يجوز في دور الانعقاد غير العادي أن ينظر المجلس في غير الأمور التي دعي من أجلها، وتكون دعوة مجلس الشورى للانعقاد في أدواره العادية وغير العادية وفضها بمرسوم.

تكون جلسات مجلس الشورى علنية، ويجوز عقدها سرية بناءً على طلب ثلث أعضاء المجلس أو بناءً على طلب من مجلس الوزراء.

يشترط لصحة انعقاد المجلس حضور أغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس، فإن لم يكتمل العدد المطلوب تؤجل الجلسة إلى الجلسة التي تليها.

تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

أعلن حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني - حفظه الله - في كلمة خلال أعمال الدورة العادية لمجلس الشورى الـ 48، في 3 نوفمبر

2020، عن إجراء أول انتخابات نيابية خلال أكتوبر 2021، وعن تحويل مجلس الشورى إلى مجلس "منتخب"، لأول مرة في تاريخ البلاد.

وبناء عليه صدر قانون رقم (6) لسنة 2021 بإصدار قانون نظام انتخاب مجلس الشورى، والقانون رقم (7) لسنة 2021 بشأن مجلس الشورى.

وقد منح الدستور الدائم لدولة قطر عدد من الأمور لمجلس الشورى، منها:

نصت المادة (105) من الدستور الدائم لدولة قطر بشأن حق الاقتراح على أن

“لكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين، ويحال كل اقتراح إلى اللجنة المختصة في المجلس لدراسته وإبداء الرأي بشأنه، وعرضه على المجلس بعد ذلك، فإذا رأى المجلس قبول الاقتراح أحاله إلى الحكومة بعد وضعه في صيغة مشروع قانون لدراسته وإبداء الرأي بشأنه وإعادة للمجلس في دور الانعقاد ذاته أو الذي يليه.

2- كل اقتراح بقانون رفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد ذاته.”

نصت المادة (76) من الدستور الدائم لدولة قطر بشأن إقرار الموازنة العامة للدولة على

“ يتولى مجلس الشورى سلطة التشريع، ويقر الموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية، وذلك على الوجه المبين في هذا الدستور.

نص الدستور القطري في المادة (107) بشأن اطلاع المجلس على مشروع الموازنة العامة على

“ يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشورى قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية، ولا تعتبر نافذة إلا بإقراره له. ويجوز لمجلس الشورى أن يعدل مشروع الموازنة بموافقة الحكومة، وإذا لم يتم اعتماد الموازنة الجديدة قبل بدء السنة المالية عُمل بالموازنة السابقة إلى حين إقرار الموازنة الجديدة ويحدد القانون طريقة إعداد الموازنة، كما يحدد السنة المالية.

نصت المادة (108) من الدستور القطري بشأن إبداء الرغبات للحكومة على

" لمجلس الشورى حق إبداء الرغبات للحكومة في المسائل العامة، وإن تعذر على الحكومة الأخذ بهذه الرغبات وجب أن تبين للمجلس أسباب ذلك، وللمجلس أن يعقب مرة واحدة على بيان الحكومة.

نصت المادة (109) من الدستور القطري بشأن توجيه الأسئلة للحكومة على

" لكل عضو من أعضاء مجلس الشورى أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى أحد الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصاتهم. وللأسئلة وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة".

نصت المادة (110) من الدستور القطري بشأن استجواب الوزراء على

" لكل عضو من أعضاء مجلس الشورى أن يوجه استجواباً إلى الوزراء في الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، ولا يجوز توجيه الاستجواب إلا بموافقة ثلث أعضاء المجلس، ولا تجرى مناقشة الاستجواب إلا بعد عشرة أيام على الأقل من توجيهه، إلا في حالة الاستعجال وبشرط موافقة الوزير على تقصير المدة.

نصت المادة (64) من قانون رقم (6) لسنة 1979 باللائحة الداخلية لمجلس الشورى بشأن عرض مشروعات القوانين

" يعرض الرئيس على المجلس مشروعات القوانين المقدمة من مجلس الوزراء، للنظر في إحالتها إلى اللجنة أو اللجان المختصة. وفي حالات الاستعجال، يتبع المجلس في نظر مشروع القانون المعروض عليه، أحكام المادة (116) من هذه اللائحة.

نصت المادة (67) من قانون رقم (6) لسنة 1979 باللائحة الداخلية لمجلس الشورى بشأن اقتراح القوانين

" لكل عضو عند نظر مشروع القانون، اقتراح تعديل أحكامه من الناحية الموضوعية سواء الإضافة أو الحذف أو التبديل وعندئذ يجب تقديم التعديل كتابة قبل الجلسة المحددة لنظر المواد التي يشملها التعديل، بأربع وعشرين ساعة على الأقل، كما يجب أن يكون التعديل المقترح محدداً ومصوغاً في عبارات واضحة.

ويواصل مجلس الشورى في دولة قطر متابعته لاتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة الفساد وذلك بالمشاركة في كل الاجتماعات التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي حول موضوع مكافحة الفساد، كما شارك مجلس الشورى المشاركة في الجانب البرلماني للمؤتمر الدولي لمكافحة الفساد وكذلك في تنظيم الاجتماع البرلماني الذي عقد بالموازاة مع الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول مكافحة الفساد في نيويورك خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو 2021.

7- الفقرة (12) من الإعلان السياسي:

إضافة لما ذكر في النقطة رقم (6) والتي تخص الفقرة التاسعة من فقرات الإعلان السياسي والتي تتحدث عن مجلس الشورى، فهناك أيضاً قانون رقم (12) لسنة 1998 بتنظيم المجلس البلدي المركزي، المعدل بالقانون رقم (1) لسنة 2011، ومرسوم رقم (17) لسنة 1998 بنظام انتخاب أعضاء المجلس البلدي المركزي، وقرار وزير الداخلية رقم (7) لسنة 1998 بشأن القواعد المنظمة للدعاية الانتخابية لانتخابات المجلس البلدي المركزي.

وحدد الإطار القانوني القطري القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها في تمويل الترشيحات لانتخاب شاغلي المناصب العمومية، سواء أعضاء مجلس الشورى أو أعضاء المجلس البلدي المركزي، كما حدد العقوبات المترتبة على انتهاك أي قوانين أو قواعد أو لوائح ذات صلة والتي تسري على هؤلاء المرشحين.

وعلى الرغم من عدم وجود متطلبات محددة فيما يتعلق بتمويل الحملات الانتخابية لهؤلاء المرشحين، إلا أن الإطار العام يتطلب من هؤلاء المرشحين التحلي بالأمانة وتجنب أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تضارب المصالح ويتضح ذلك من خلال التالي:

الدستور الدائم لدولة قطر

المادة (115)

على أعضاء مجلس الشورى أن يستهدفوا في سلوكهم مصالح الوطن وألا يستغلوا العضوية بأية صورة كانت لفائدتهم أو لفائدة من تصله بهم علاقة خاصة.

قانون رقم (6) لسنة 2021 بإصدار قانون نظام انتخاب مجلس الشورى

المادة 19

الدعاية الانتخابية حرة وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة 20

فترة ممارسة الدعاية الانتخابية بعد إعلان الكشف النهائية للمرشحين، وتنتهي قبل أربع وعشرين ساعة من بدء عملية الانتخاب.

ولا يجوز القيام بالدعاية الانتخابية في غير الفترة المشار إليها في الفقرة السابقة، أو في يوم الانتخاب

المادة 21

يكون الحد الأقصى لما ينفقه كل مرشح في الدعاية الانتخابية مليوني ريال، ويجوز تعديل الحد الأقصى بقرار من الوزير.

ويصدر بتحديد مصادر تمويل الإنفاق على الدعاية الانتخابية وضوابط وإجراءات الرقابة على هذا الإنفاق، قرار من الوزير

المادة 22

تحدد البلديات أماكن وضع الإعلانات أو الملصقات أو البيانات الانتخابية، وتخصص في هذه الأماكن مساحات متساوية للمرشحين

المادة 23

يلتزم المرشح عند ممارسة الدعاية الانتخابية بما يلي:

- 1 - احترام أحكام الدستور.
- 2 - احترام حرية الغير في إبداء رأيه.
- 3 - المحافظة على الوحدة الوطنية وصيانة أمن المجتمع.
- 4 - عدم القيام بأي دعاية انتخابية تنطوي على خداع للناخبين أو استخدام أسلوب التجريح أو التشهير بالآخرين.

- 5 - عدم استعمال شعار الدولة الرسمي أو رموزها في الاجتماعات والإعلانات والنشرات الانتخابية وكافة أنواع الكتابات والرسوم المستخدمة في الدعاية الانتخابية.
- 6 - ألا يكون تصميم الإعلان، من حيث الحجم والشكل والألوان، ماثلاً لإشارات وعلامات ولافتات المرور، أو غير ذلك من اللافتات الرسمية.
- 7 - عدم مخالفة الارتفاعات أو المقاييس أو الأبعاد التي تحددها البلديات المختصة.
- 8 - ألا تُعيق وسيلة الدعاية الانتخابية حركة المرور أو سير المشاة، أو تؤدي إلى حجب أو تعطيل مهام إشارات المرور الضوئية، أو إعاقة وسائل الإنقاذ.
- 9 - الحصول على موافقة خطية من مالك العقار، أو من يقوم مقامه، إذا كانت وسيلة الإعلان سُنِّبت على عقار غير ملوك للمرشح.
- 10 - إذا كان الإعلان سيُنَّبت على عقار، فيجب ألا تشكل وسيلة الإعلان خطراً على المنتفعين بالعقار، أو تلحق بهم أضراراً أو تقلق راحتهم، كما يجب ألا تُعيق وسيلة الإعلان الرؤية أو تسد منافذ التهوية.
- 11 - ألا يؤدي تثبيت وسيلة الإعلان إلى إلحاق أي ضرر بالمرافق العامة، أو تعريض حياة الأفراد، أو الممتلكات للخطر، أو التعارض مع الطابع الجمالي للمنطقة، أو الإخلال بالمنظر العام

المادة 24

يُحظر عند ممارسة الدعاية الانتخابية ما يلي:

- 1 - عقد اجتماع أو لقاء انتخابي عام، إلا بعد إخطار الإدارة الأمنية التي يقع في دائرتها مكان الاجتماع أو اللقاء، مكان ووقت انعقاد الاجتماع أو اللقاء، وكذلك أسماء المتحدثين، على ألا يستمر عقد هذه الاجتماعات أو اللقاءات بعد الساعة الحادية عشرة مساءً.
- 2 - تضمين وسائل الدعاية الانتخابية الدعوة لأي نزعة قبلية أو طائفية، أو ما يتعارض مع الآداب العامة أو التقاليد السائدة أو القيم الدينية والاجتماعية للمجتمع.
- 3 - الإساءة إلى أي مرشح آخر، أو إثارة النزعات القبلية أو الطائفية بين المواطنين بأي شكل.
- 4 - استغلال الوسائل والأدوات المملوكة للدولة في الدعاية الانتخابية.
- 5 - التعدي على وسائل الدعاية الانتخابية للغير بأي طريقة سواء بالشطب أو التمزيق أو التخريب أو الحجب

المادة 25

يُحظر تنظيم وعقد الاجتماعات الانتخابية وإلقاء الخطب الملتصقات أو الإعلانات أو الصور في الأماكن التالية:

- 1 - دُور العبادة والمراكز الدينية.
- 2 - المنشآت التعليمية.
- 3 - المنشآت والمباني والمرافق الحكومية.
- 4 - المنشآت والمباني ذات الطابع الأثري أو التاريخي والأسوار المحيطة بها.

5 - داخل قاعة الانتخاب، أو خارج المقر الانتخابي بمسافة تقل عن مائتي متر.

كما يُحظر وضع الملصقات أو الإعلانات أو الصور على الأشجار، أو حاويات النباتات أو العلامات الإرشادية أو الإشارات المرورية

المادة 26

لا يجوز استعمال مكبرات الصوت لأغراض الدعاية الانتخابية إلا بترخيص من البلدية المختصة، على أن تُراعى الأماكن والأوقات المحددة في الترخيص

المادة 27

لا يجوز لأي من العاملين في الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والهيئات والمؤسسات العامة القيام بأي دعاية انتخابية أثناء مزاولة عملهم أو دوامهم الرسمي

المادة 28

يجب على المرشح إزالة الإعلانات والملصقات والنشرات الانتخابية وأي وسيلة من وسائل الدعاية الانتخابية خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء العملية الانتخابية.

وللجهة المختصة في وزارة البلدية والبيئة، إزالتها على نفقة المرشح بعد إنذاره بذلك خلال الأربع والعشرين ساعة التالية للإنذار، كما يجوز لها إزالة أي إعلان يخالف شروط الترخيص على نفقته بعد إنذاره بتصحيح المخالفة، وذلك خلال الأربع والعشرين ساعة التالية للإنذار

المادة 29

على كافة وسائل الإعلام العامة والخاصة مراعاة المساواة في التعامل الإعلامي بين جميع المرشحين، وأن تراعي الموضوعية والحياد في تناول والتغطية الإعلامية للانتخابات بوجه عام، وفقاً للأصول المهنية المتعارف عليها

قانون رقم (12) لسنة 1998 بتنظيم المجلس البلدي المركزي

المادة (8) - مكرراً

يجب على العضو تجنب أي عمل من شأنه تضارب المصالح بين أنشطته الخاصة أو أنشطة الجهة التي يعمل بها ومصالح المجلس، أو أن يكون من شأنه أن يحقق بشكل مباشر أو غير مباشر مصلحة له.

المادة (29)

يفصل العضو، إذا فقد الثقة أو الاعتبار اللذين تطلبهما عضوية المجلس، أو أحل بواجبات العضوية

8- الفقرة (13-14-15-16) من الإعلان السياسي:

اتخذت دولة قطر العديد من التدابير لمنع ضلوع القطاع الخاص في الفساد، ولتعزيز معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات في القطاع الخاص، وعلى رأس تلك التدابير إطار قانوني شامل بما في ذلك إنشاء هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القانون رقم (8) لسنة 2012، وإصدار قانون الشركات رقم (11) لسنة 2015.

ووفقاً لقانون رقم (12) لسنة 2020 بتنظيم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص يهدف القانون إلى تحفيز ومشاركة القطاع الخاص في مشروعات التنمية الاقتصادية، كما يترجم عن إرادة الدولة في تعزيز التعاون بين أجهزة انفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص ذات الصلة ، ونص قانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية أن تكون ممارسة النشاط الاقتصادي والتجاري على النحو الذي لا يؤدي إلى منع المنافسة أو تقييدها أو الإضرار بها ، وذلك لضمان ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتجارية بنزاهة وشفافية ومساواة .

كما لا يميز النظام القانوني القطري اقتطاع النفقات من الوعاء الضريبي التي تمثل رشاوي، وذلك حسب قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 24 لسنة 2018م وقانون العقوبات الصادر بموجب القانون رقم (11) لسنة 2004.

أولاً: هيئة قطر للأسواق المالية:

تهدف هيئة قطر للأسواق المالية إلى تنظيم الأسواق المالية والشركات العاملة بها، والإشراف والرقابة عليها، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الفساد، لا سيما ما نص عليه الفصلين الخامس المتعلق ب تنظيم ورقابة أنشطة الأسواق المالية، والفصل السادس المتعلق بالعقوبات والإجراءات التحفظية.

ثانياً: قانون رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشركات التجارية

تضمن قانون الشركات التجارية القطري العديد من النصوص التي تهدف إلى منع الفساد بالقطاع الخاص، وقد سعى قانون الشركات بدولة قطر إلى تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص، وذلك من خلال الشروط العامة المطلوبة لتسجيل الشركات، على النحو التالي:

أي شخصية طبيعية او شخصية اعتبارية في حال قام بطلب تأسيس شركة او قيد مؤسسة او تعديل في الشركاء يجب اثبات هوية مقدم طلب التأسيس او التسجيل او التعديل لدى وزارة التجارة والصناعة:

1. للقطريين البطاقة الشخصية
2. الاشخاص الاجانب المقيمين بطاقة الإقامة
3. الاشخاص الاجانب غير المقيمين جواز السفر
4. اما بالنسبة للكيانات الاعتبارية نسخة سجل الشركة للشركات القطرية او إذا كانت اجنبية يجب ان تكون نسخة السجل فيها التوثيق اللازمة.

وقد اعتمدت دولة قطر تدابير لمؤسسات القطاع الخاص لضمان وجود ضوابط كافية للمراجعة الداخلية للحسابات لتساعد في كشف أعمال الفساد ومنعها، وفق النصوص الواردة بقانون الشركات القطري والتي نظمت آلية تعيين مراقبي حسابات الشركات ومهامهم.

ويتعين على الشركات الخاصة فيما يتعلق بمسك الدفاتر والسجلات، والكشف عن البيانات المالية، ومعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات مراعاة التدابير القانونية التي تهدف إلى منع الفساد وتحقيق أكبر قدر من النزاهة والشفافية وفق ما نص عليه هذا القانون.

ثالثاً: قانون رقم (12) لسنة 2020 بتنظيم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص

يهدف القانون إلى تحفيز ومشاركة القطاع الخاص في مشروعات التنمية الاقتصادية، كما يترجم عن إرادة الدولة في تعزيز التعاون بين أجهزة انفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص ذات الصلة.

رابعاً: قانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية

حيث يهدف القانون ودون الإخلال بما تقضي به المعاهدات والاتفاقيات الدولية السارية، أن تكون ممارسة النشاط الاقتصادي والتجاري على النحو الذي لا يؤدي إلى منع المنافسة أو تقييدها أو الإضرار بها، وذلك لضمان ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتجارية بنزاهة وشفافية ومساواة، وضمان حقوق ذوي الشأن من خلال إرساء منافسة حرة بين الفاعلين في السوق.

خامساً: قانون رقم (25) لسنة 2004 بشأن مكافحة التستر على ممارسة الغير قطريين للأنشطة التجارية الاقتصادية والمهنية بالمخالفة للقانون

بحسب أن هذا القانون يساهم في مكافحة الفساد في القطاع الخاص وفي إرساء ممارسة الأنشطة التجارية والاقتصادية والمهنية بنزاهة وفقاً للممارسات الحسنة.

سادساً: قرار وزير التجارة والصناعة رقم 71 لسنة 2019 لإصدار نظام حوكمة شركات المساهمة الخاصة

والذي صدر تنفيذ لقانون شركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وذلك بعد عرض مواد قانون الشركات التجارية لبيان ان نظام حوكمة الشركات لا ينص الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، ويشمل علاوة على ذلك الشركات غير المدرجة في السوق المالي.

سابعاً: القانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الاقتصادي الموحد

السجل الاقتصادي الموحد هو كما ورد بالمادة (1) من القانون: السجل الذي تجمع فيه نظائر السجلات المتعلقة بالمنشآت الاقتصادية والترتيبات القانونية والمنظمات غير الهادفة للربح وأصحاب المهن الحرة، أي كانت الجهة المرخصة لها أو المسجلة بها، والسجل الموحد للمستفيدين الحقيقيين، وفقاً لأحكام هذا القانون.

ويهدف القانون إلى تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص بكل ما يشمله من أنشطة اقتصادية، بما في ذلك اتخاذ التدابير عند الاقتضاء بشأن الأشخاص الطبيعية والمعنوية الضالعة في انشاء وإدارة الشركات والمستفيدون منها.

9- الفقرة (17-18-19) من الإعلان السياسي:

يوجد في دولة قطر نظام متكامل للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، وتم تجسيد ملامح هذا النظام بإصدار قانون رقم 20 لسنة 2019 الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبناء على المادة (29) من هذا القانون فقد تم إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما نصت المادة (30) من ذات القانون، والمادة (50) من قرار مجلس الوزراء رقم (41) لسنة 2019 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه، على اختصاصات اللجنة خاصة فيما يتعلق بإعداد التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنسيق بين الجهات الوطنية في هذا الشأن.

كما نص قانون رقم 20 لسنة 2019 على إنشاء وحدة المعلومات المالية حسب ما نصت عليه المادة (31)، وحدد القانون كذلك مهام وحدة المعلومات المالية في المادة (من 32 إلى 37) ومن اللائحة التنفيذية لقانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب المواد (59 - 60 إلى 65).

كما حدد القانون الجهات الرقابية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذكرها بالتفصيل في اللائحة التنفيذية.

تختص الجهات الرقابية التالية بمراقبة ومتابعة والإشراف على التزام القطاعات المبينة قرين كل منها، بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

م	الجهة الرقابية	القطاع
1	المصرف	البنوك والصرافة. مقدمي خدمات تحويل الأموال أو القيمة. التأمين وإعادة التأمين. شركات التمويل والاستثمار.
2	هيئة قطر للأسواق المالية	شركات الوساطة المالية. بورصة قطر. شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.
3	وزارة العدل	المحامون. الموثقون المفوضون. الوسطاء العقاريون.
4	وزارة التجارة والصناعة	المحاسبون القانونيون. تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة. مقدمو خدمات الصناديق الاستثمارية والشركات.
5	هيئة تنظيم مركز قطر للمال	المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة المنشأة بالمركز.
6	هيئة تنظيم الأعمال الخيرية	المنظمات غير الهادفة للربح.

وتشمل الجهات الرقابية أي جهة أخرى يكون لها قانوناً صلاحية التنظيم أو الإشراف أو الرقابة على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، أو المنظمات غير الهادفة للربح

كما حددت اللائحة التنفيذية لقانون غسل الأموال ومكافحة الإرهاب التدابير الوقائية المطلوب اتخاذها.

ويقوم مصرف قطر المركزي بإصدار تعليمات دورية تنفيذية خاصة للمؤسسات المالية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعلى مستوى وزارة الداخلية أنشأت وزارة الداخلية إدارة مختصة بمكافحة الجرائم الاقتصادية والالكترونية وتتنبع للإدارة العامة للمباحث الجنائية، وتضم قسمًا مختصًا بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية، وقسمًا مختصًا بمكافحة الجرائم الالكترونية وقسمًا للتحقيق والمتابعة في جرائم التزيف والتزوير وما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية.

كما تقوم هيئة تنظيم الأعمال الخيرية بإصدار تعاميم مستمرة بهدف الالتزام بمعايير الشفافية والنزاهة ومراعاة كافة المتطلبات التي تعمل على ضمان وصول التبرعات للجهات الرسمية في الدولة بالشكل القانوني الصحيح.

وتناط بوزارة التجارة والصناعة مسؤولية تسجيل وترخيص كافة الشركات العاملة في دولة قطر باستثناء تلك التي تخضع لمركز قطر للمال كما أن الوزارة هي الجهة المسؤولة عن الرقابة والإشراف على التزام مدققي الحسابات (المحاسبين القانونيين) ومقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستثمارية وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. عملاً بقرار وزير التجارة والصناعة رقم (95) لسنة 2019، أنشأت وزارة التجارة والصناعة قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إدارة شؤون الشركات.

تختص وزارة العدل بمنح التراخيص والرقابة ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المحامين والوكلاء العقاريين، والموثقين المفوضين. واستناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (42) لسنة 2020 بتعديل الهيكل التنظيمي لبعض الإدارات في وزارة العدل وتعيين اختصاصاتها، أنشأت الوزارة وحدة للإشراف على التزام الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بمسؤولياتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما أصدر وزير العدل بموجب قراره رقم (25) لسنة 2020 قواعد التزامات الوسطاء العقاريين والموثقين المفوضين بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض إلى أهم المبادئ الأساسية ذات الصلة بتحديد هوية العميل والمستفيد الحقيقي وتدابير العناية الواجبة والتدابير العناية المشددة والاحتفاظ بالسجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

10- الفقرة (20-21-22) من الإعلان السياسي:

صدر الدستور القطري سنة ٢٠٠٤ واستهل بدايته بكلمة من أمير دولة قطر آنذاك، والتي نصت على:

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، تحقيقاً لأهدافنا في استكمال الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز، بإقرار دستور دائم للبلاد، يرسى الدعائم الأساسية للمجتمع، ويجسد المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، ويضمن الحقوق والحريات لأبناء هذا الوطن المعطاء.

وكما هو واضح من مقدمة الدستور إصرار دولة قطر على المشاركة الشعبية في هذا القرار، والذي اتضح جلياً في مواد الدستور.

وتعد حرية مخاطبة السلطات العامة هي حرية كفلها الدستور حسب المادة (٤٦) من الدستور والتي تنص على: "لكل فرد الحق في مخاطبة السلطات العامة"

كما أقر الدستور وجود مجلس الشورى كمثل للشعب حيث يتم انتخاب غالبية أعضائه عن طريق الاقتراع العام، كما تتضمن سلطة مجلس الشورى النظر في الموازنة واعتمادها.

كما أشار القرار الأميري رقم (33) لسنة 2000 بشأن إجراءات إعداد التشريعات إلى ضرورة إحالة مشاريع القوانين إلى مجلس الشورى وفقاً للمادة (14)

ونصت استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011 - 2016 التي تؤكد على ضرورة تعزيز الكفاءة والشفافية في تقديم الخدمات العامة لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 للتقدم الاجتماعي والتنمية البشرية، كما تنص الاستراتيجية على أنه من أجل بناء مجتمع قائم على المعرفة، فإنه من الأهمية بمكان لدولة قطر على المدى البعيد أن تخلق ثقافة مفتوحة وشفافة تتسم بالمحافظة على حداثة أسس المعرفة وسهولة الوصول إليها؛ الأمر الذي ينعكس بدوره على تطوير القدرة والثقافة لمعالجة ومشاركة المعلومات بانتظام و مشاركة الناس في اتخاذ القرارات كإتاحة المعلومات عن الموازنة العامة لعامة الناس بدولة قطر، حيث يصدر قانون سنوي باعتماد الموازنة العامة للدولة وفقاً لأحكام المادة 15 من قانون النظام المالي للدولة كما يتم إتاحة الموازنة العامة للدولة على الموقع الإلكتروني.

كما يتضح من رؤية قطر 2030، اهتمام دولة قطر بالتنمية الاجتماعية ومشاركة المرأة، وذلك من خلال تخصيص محور خاص يتعلق بمنظمات المجتمع المدني.

وانعكس ذلك على استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011 - 2016 التي تؤكد على ضرورة تعزيز الكفاءة والشفافية في تقديم الخدمات العامة لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 للتقدم الاجتماعي والتنمية البشرية، كما تنص الاستراتيجية على أنه من أجل بناء مجتمع قائم على المعرفة،

فإنه من الأهمية بمكان لدولة قطر على المدى البعيد أن تخلق ثقافة مفتوحة وشفافة تتسم بالمحافظة على حداثة أسس المعرفة وسهولة الوصول إليها؛ الأمر الذي ينعكس بدوره على تطوير القدرة والثقافة لمعالجة ومشاركة المعلومات بانتظام.

كما تتضمن استراتيجية حكومة قطر الرقمية 2020 الأهداف الاستراتيجية التالية:

- الهدف الاستراتيجي الأول: الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية للأفراد والشركات - يركز هذا الهدف على المستفيدين النهائيين بما فيهم الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في دولة قطر والشركات التي تدعم النمو الاقتصادي.
- الهدف الاستراتيجي الثاني: رفع كفاءة العمليات الإدارية الحكومية - يسعى هذا الهدف إلى تعظيم الاستفادة من الموارد العامة للدولة، كما يعمل بشكل أساسي على إفادة العملاء والمساهمة في تحقيق الهدف الأول.
- الهدف الاستراتيجي الثالث: زيادة مستوى الشفافية والمشاركة المجتمعية - يتعلق هذا الهدف بالتعرف على القيمة السياسية والاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال الانفتاح والتواصل مع جميع الشركاء وتقديم الخدمات التي تلي احتياجاتهم في أفضل صورة.

وقد بذلت دولة قطر جهوداً كبيرة في هذا المجال من خلال التركيز على البعد التقني والبعد القانوني.

- البعد التقني
- تمثل في توفير بوابات خاصة بالبيانات ومشاركتها والحصول على المعلومات المطلوبة، وتوفير سياسات مساعدة لهذه البوابات
- البعد القانوني
- من خلال السماح للوصول إلى البيانات بشكل قانوني، وكذلك مشاركتها وإعادة استخدامها قانونياً، وتمثل ذلك في مشروع مسودة قانون تنظيم حق الحصول على المعلومات، وقانون حماية المعلومات.

يرجى الاطلاع على المعلومات السابق الإشارة إليها في الجزء الأول - نقطة 2 من هذا التقرير الخاص بإبلاغ الناس، وكذلك الجزء الثاني الخاص بالتحديات والممارسات الجيدة في مجال التوعية والتثقيف والتدريب والبحث في مجال مكافحة الفساد. (المادة 13، 1 (ج)).